IUGJEPS
Vol 29, No 2, 2021, pp 249 - 275

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2020-02-06)، تاريخ قبول النشر (2020-07-19)

تحديات الأمنِ الإقليميِّ العربيِّ في ضوءِ الصراعاتِ الإقليميةِ والدوليّةِ

اسم الباحث الأول: د. قيس سالم العويسات

اسم الباحث الثاني : د. حسن عبد الله الدعجه

[1] اسم الجامعة والبلد: باحث في الشؤون السياسية -الأردن

[2] اسم الجامعة والبلد: أستاذ مشارك / قسم الإعلام والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحسين بن طلال

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: hassan.a.dajah@ahu.edu.jo

https://doi.org/10.33976/IUGJHR.29.2/2021/12

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة تحديات الأمن الإقليمي العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وإجابة على تساؤلات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج أهمها: أن الأمن الإقليمي العربيّ يواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة، جعلت منه في حالة تراجع وهشاشة. وأن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية كانت من الأسباب المباشرة وراء تعاظم الرغبة لدى الأطراف الإقليمية والدولية في العودة للانخراط بالإقليم العربي؛ وذلك من خلال استخدام ضرائع حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية والاستجابة الإنسانية وغيرها. وقد توصلت الدراسة إلى توصيات من أهمها: ضرورة العمل على تفادي التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي العربي، وذلك يتطلب العمل المشترك والترابط والتكامل بين وحدات النظام الإقليمي العربي، وذلك من خلال آليات متنوعة، ومتكاملة في الجوانب الاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها. وعلى الأنظمة السياسية العربية في ضوء التنافس الإقليمي والدوليّ، التركيز على المصالح المتبادلة مع هذه القوى، بحيث يصبح من مصلحة هذه الأخيرة الحفاظ على الأمن، والاستقرار في منطقة الإقليم العربيّ.

كلمات مفتاحية: تحديات، الأمن، الإقليم، العربيّ، و التنافس الدوليّةِ.

Challenges of Arab regional security in the light of regional and international conflicts

Abstract:

The study aimed to recognize the challenges of Arab regional security in the light of regional and international conflicts. The study used the descriptive analytical approach, and in response to the questions of the study. The study reached the most important results: The Arab regional security faces great internal and external challenges, which made it in a state of decline and fragility. And that the strategic importance of the Arab region was one of the direct reasons behind the growing desire among regional and international parties to return to enlistment in the Arab region, through the use of human rights principles, the spread of democracy, and the humanitarian response, and others. The study reached recommendations, the most important of which are: the need to work to avoid threats to Arab regional security, and that requires joint action, interdependence and complementarity between units of the Arab regional system, through various and integrated mechanisms in the economic, cultural, military and other aspects.

Keywords: challenges, Arab, regional , security, and international competition.

المُقدّمة:

إنّ تحديات الأمن الإقليمي العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ، منها ما هو داخلي، ومنها خارجي، وخاصةً في ضوء الأحداث المتسارعة التي تشهدها، ولعل هذه التحديات لا تقتصر على دولة بحد ذاتها، بل تشمل عموم الدول العربية، منها السياسية، والأمنية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية, وغيرها.

والوطن العربي الذي يقع جغرافيا في قلب العالم، وعند التقاء القارات، وهو عرضة لأطماع من القوى الدولية، ويواجه الأمن القومي العربي تحديات جمة، منها تحديات وجودية، ومنها ما يستهدف المصالح الإستراتيجية العليا للدول العربية بشكل عام. ، ويمثل عدم الاستقرار المتغير الثابت في وقتنا الحالي، كما يتمثل التحدي لهذه الدول، منها ما هو داخلي كعدم الاستقرار بسب ثوراة الربيع العربي، ثم الانتقال بعدها إلى الحروب الأهلية الداخلية، داخل حدود الدولة مثل سوريا وليبيا، ومنا ما هو داخلي وخارجي، مثل اليمن، كما تشمل التحديات؛ السياسية، وتديل بعضها والخلافات العربية العربية، وضعف الحالة الأمنية لبعض الدول وهشاشة القوة العسكرية، والتحديات الاقتصادية والمائية، والأمن الغذائي، والأمن البحري والتحدي التقني والعلمي وتحدي الأقليات، والتحديات والمخاطر الخارجية المتمثلة بالإسرائيلي والإيراني والإرهاب العابر للحدود، والتنافس الدولي والإقليمي لتقاسم النفوذ.

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث العلمية من محاولة إضافة علمية متواضعة لمكتبة الإنسانية لبيان واقع تحديات الأمن الإقليمي العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ.

أمّا **الأهميّة العمليّة**، فتقدم هذه الدراسة تحديد تحديات الأمن الإقليمي العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ، لوضعها أمام صناع القرار للاستفادة منها في تقليل المخاطر والتهديدات، وتعزيز المكتسبات.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في دراسة تحديات الأمن الإقليمي العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ، من خلال تفسير التحديات الخارجية والداخلية، التي تؤثر على الأمن القومي العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة؛ تتلخص مشكلة الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس التالي: ما تحديات الأمن الإقليمي العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ؟

تساؤلات البحث:

ومنه تتفرع التساؤلات التالية:

1- ما التحديات الداخلية التي تواجه الأمن الإقليمي العربي؟
2- ما الصراعات الإقليمية والدوليّة التي تواجه الأمن الإقليمي العربيّ؟
3- ما التحديات الخارجية التي تواجه الأمن الإقليمي العربي؟
4- ما آليات تحقيق الأمن الإقليمي العربيّ؟

أهداف البحث:

1-الكشف عن التحديات الداخلية التي تواجه الأمن الإقليمي العربي.
2-التعرف على التحديات الخارجية التي تواجه الأمن الإقليمي العربي.
3-بيان آليات تحقيق الأمن الإقليمي العربيّ.

حدود البحث:

ولهذا البحث حدوده موضوعية الزمانية الحدود الجغرافية، وهي:

أولا: الحدود الزمانيّة، تغطي الفترة ما بين 2010 – 2017 وأن اختيار هذه الفترة جاء بسبب أحداث الربيع العربي الذي أضعف مقومات الأمن القومي العربي بشكل كبير.

ثانيا: الحدود الجغرافية، يتشمل الدول العربية كافةً حيث اقتضت الدراسة.

ثالثا: الجدود الموضوعية: دراسة ومعالجة تحديات الأمن الإقليمي العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وكما هو معلوم يقوم هذا المنهج على أساس تحليل المتغيرات التي تتكون منها الظاهرة، ودراسة أبعاده وربطها وتحليلها من خلال دراسة جميع الجوانب المتعلقة الخاصة بهذه الظاهرة، للوصول إلى النتائج والتوصيات. كما تعتمد الدراسة على **منهج صنع القرار** حيث يُعتبر ريتشارد سنايدر، وجراهام أليسونمن أهم منظّري منهج صنع القرار. وإن نموذج (سنايدر) هو أول نموذج تم تطويره في مجال السياسة الخارجية في العام 1954، (Snyder, Bruck, Sapin (2002 .(Hudson Chollet, & Goldgeier,)) وقد انطلق سنايدر في تقديم نموذج نظري لفهم وتحليل علم السياسة الدولي، وقد انطلق سنايدر من مصلحة مركزية، ينطلق نموذج صنع القرار بشكل عام من مسلمة مفادها أن أفضل الوسائل لاستيعاب سياسة الدولة الخارجية، وعوامل التأثير في هذه السلوكيات تكمن في التحليل على مستوى تلك الدولة، وقد اعتبر سنايدر أن الفعل الصادر عن الدولة يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ عدة أشكال، وهنا تحدث العملية التفاعلية التي تؤدي إلى تشكيل أصناف معينة، ترسم أطر محددة للسياسة الخارجية للدول (عبد الناصر،2007: 16).

كما بين هذا النموذج أن القرار الخارجي ما هو إلا مزيج من التفاعل بين المؤثرات الداخلية، والمؤثرات الخارجية، والتي تؤثر على كيفية صناعة القرار، كما ركز النموذج على تحليل نشاط صناع القرار الخارجي والبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بهم، حيث إن عملية صنع القرار في حقل السياسة الخارجية تعد عملية تتخللها مراحل متعددة ومعقده ومشتركه مع مؤسسات رسمية وغير رسمية، ومن هنا فإن فهم توجهات صانع القرار يؤدي إلى فهم منطلقات وتوجهات السياسة الخارجية للدولة تجاه الأمن الإقليمي العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ(المنوفي، 1987).

وينطلق من اعتبار الفعل الذي يصدر من الدولة يقابله رد فعل من المحيط الخارجي يأخذ الأشكال نفسها، فيظهر التفاعل من التكرار للفعل ورد الفعل، حيث يأخذ الشكل ثلاثة أنماط تتمثل في التفاعلات على المستوى الحكومي، والمستوى غير الحكومي، والتفاعل بين المستويين.

ويبرّر الباحثان توظيفه لهذا المنهج بأن موضوع هذه الدراسة متعلق بالسياسة خارجية تجاه الأمن الإقليمي العربيّ في ضوءِ الصراعات الإقليمية والدوليّةِ تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور كل منهما في عملية صنع القرار السياسي الخارجي تجاه المنطقة العربية.

مفاهيم ومصطلحات البحث:

أ. التهديدات والمخاطر الأمنية: إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد يشكل لنا مفهوم "التهديد الأمني" فهناك علاقة تأثر متبادل، بحيث عند تفسير مفهوم الأمن لا بد من تحديد مصادر التهديد أثناء الشعور "بالخطر الأمني" وهذا ما يستدعي الحاجة إلى إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، وتكون متوافقة مع المخاطر الأمنية، أو التهديدات الأمنية الفعلية، أو المحتملة، وهناك مفاهيم مشابهة للتهديدات الأمنية مثل:

أولا: الخطر؛ يرى "الريش بيك" في كتابه "مجتمع المخاطر" أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة، والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث، أو حدث فعلا، ويمكن احتواؤه إن لم يتفاقم.

ثانيا: التحدّيات؛ هي المشكلات والصعوبات التي تواجه الدول وتحد أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجرة عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها، ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها، كما أن الفرق بين مفهومي التهديد والتحدي، يكمن في أن التهديد يكون بشكل مباشر باستخدام القوة العسكرية أو التهديد بها، ويكون تأثيره مباشرا في الأمن، أما التحدي فأنه يؤدي على المدى المتوسط، أو البعيد إلى أضرار مباشرة على الأمن القومي (موقع العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2019).

ب.الأمن القومي: يعرفهُ علي الدين هلال بأنه "تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا؛ لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع، ولكن مع تغليب الطابع العسكري بقولة: ما قيمة بناء اقتصادي، أو استقرار سياسي واجتماعي إذا كان تحت رحمة الأعداء (هلال، 1984).

ت. الأمن القومي العربي: يدور هذا المفهوم حول ثلاثة محاور رئيسية هي: تأمين وحدة أراضيها وحمايتها داخليا وخارجيا، ومواجهة كافة الأخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة، وثالثا تحقيق الأهداف العامة والاستقرار السياسي، والاجتماعي والتنمية الشاملة، وبالتالي فإن مفهوم الأمن القومي العربي يتعدى الجانب العسكري ليشمل الأبعاد الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (المنصور، 2009).

ث. الأمن الإقليمي العربيّ: وفق منظور جامعة الدول العربية عُرف الأمن الإقليمي بـ"أنه توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية وتحقيقًا للتعاون فيما بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي". وهذا ما أكدته، هيئة الأمم المتحدة في الفصل الثامن بمقتضى (المادة 52، الفقرة 2) بهدف حل النزاعات بالطرق السلمية قبل عرضها على مجلس الأمن. وعليه بات الأمن الإقليمي رديف التقارب الجغرافي بين الدول المكوّنة لإقليم ما، خاصة تلك التي تتشابه وفق اعتبارات ثقافية، واقتصادية واجتماعية (حاج،2019).

ج. صراع القوى الإقليمية والدولية: بما أن هذا الصراع في أصله هو صراع سياسات وإرادات، وغالباً ما يأخذ شكل المعادلة الصفرية بمعنى أن خسارة نقطة من قبل هذا الفريق تضاف إلى الفريق الآخر وهكذا. وما يزيد من حدة هذا الصراع وتعقيداته، ارتباطه بالصراع الدائر في قمة الهرم الدولي، ويقسم أطراف الصراع إلى فريقين لهما سياسات وإستراتيجيات متضاربة ومتنافرة، وكثيراً ما تجد ترجماتها الحقيقية في أشكال متعددة من التوترات والاضطرابات الإقليمية. وما يميز صراعات القوى الإقليمية عن الصراعات الدولية الكبرى، ضيق مساحة هذا الصراع، ليس لكونه محكوما بحدود لا تتعدى الإقليم، الذي يوجد فيه المتصارعون، وإنما أيضا لقلة عناصره وأهدافه، فهو لا يتعدى أن يكون صراعا على قضية مياه أو حدود، أو نفوذ سياسي في حيز معين من مساحة الإقليم (دحمان، 2009).

هذا ويعرف الباحثان الأمن الإقليمي العربيّ بأنه "قدرة الدول العربية على الحفاظ على قيمها وثقافتها، ومقدراتها البشرية والمادية، ووحدة أراضيها، والدفاع عنها، وحمايتها من التهديدات الداخليّة والخارجيّة، وتشمل القوة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والعسكريّة؛ التي بواسطتها تمثل ردع كل من تسول له نفسه محاولة تغيير قيمها، أو التعدي على مقدراتها". وعند تحليل هذا المفهوم، يجد الباحثان أنّه شمل المكونات الآتية:

- القدرة المادية: أي أن تكون الدولة مقتدرةً من جميع النواحي مكتفية بمواردها وبذاتها.
- القيم: هي الأمور المتعلقة بالسيادة، والاستقلال والتقدم والازدهار.
- الثقافة: هي موروثها المعنويّ والماديّ.
- المقدرات البشرية: كفاءة أفرادها في المجالات كافةً.
- وحدة الأراضي: حماية حدوده داخليا، وخارجيا.
- الدفاع والحماية: قدرتها العسكرية لحماية استقلالها، وحفظ سيادتها.
- التهديدات الداخلية: جميع التحديات الداخلية كالبطالة، الفقر، الأميّة، والاختلاف في القيم.
- التهديدات الخارجية: المخاطر الخارجيّة جميعها.
- القوة السياسية: الحضور السياسيّ، والتحالفات، وعضوية المنظمات الدوليّة والإقليمية.
- القوة الاقتصادية: المُقدرات الوطنية التي تنهض بمتطلبات الدولة الزراعيّة، التجاريّة، والتقنيّة.

- القوة الاجتماعية: التماسك، والانسجام الشعبيّ حول القيّم العليّا.
- القوة العسكريّة: هي العدد والعتاد للقوات المسلحة، التي تمثل حمايةَ للدولة من التهديدات الداخليّة والخارجيّة.
- قوة الردع: مجمل القوة العسكريّة، والتحالفات التي تثني أي أطماع خارجية.

استنادا إلى موضوع البحث، ومشكلته، وأسئلته، تمّ تقسيم البحث إلى مباحث ثلاثة، بالإضافة **للخاتمة والنتائج والتوصيات:**

أولاً: التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي العربي.

ثانياً: الأمن الإقليمي العربي والصراعات الإقليمية والدوليّة.

ثالثاً: آليات تحقيق الأمن الإقليمي العربيّ.

الخاتمة والنتائج والتوصيات، والمراجع.

المبحث الاول; المهدّدات والتحدّيات التي تواجه الأمن الإقليمي العربيّ

إن الأمن الإقليمي العربيّ العام للدول العربيّة يواجه تحديات غير مسبوقة, بعد الثورات العربية, فالدول العربية الواقعة في القارة الإفريقية تتعرض لمخاطر من جراء بعض الاضطرابات الأمنية التي تقف وراءها مجموعات إرهابية، إضافة إلى القلاقل الناتجة عن صراعات داخلية، كما في ليبيا والصومال والسودان، وبعض هذه الدول تواجه صعوبات اقتصادية كبيرة, أمّا المشرق العربي الذي يضم لبنان, وسوريا وفلسطين, والعراق، فيقع على فالق زلازل سياسية, وأمنية ليست من الأنواع العادية، وقد تؤسّس إلى تغييرات جوهرية في الخريطة، كما قد تؤدي إلى اختلالات واسعة في موازين القوى الإقليمية, والجزيرة العربية مُستهدفة أيضاً (زيدان, 2016), وبناء على ما سبق يمكن أجمال تلك التحديات والمهددات, بـ:

1.1.1 التحدّيات الداخليّة.

تتشابه, وتتفاوت معظم الدول العربية بعدد من السمات السلبية التي أصبحت معروفة, ومحددة, ومشخصة بدقة, ومن أهمها: غياب الدور الفاعل للمؤسسات السياسية الفاعلة حيث قضية المركزية الشديدة, وضعف وصغر حجم النخب السياسية الحاكمة, عدم وجود أحزاب سياسية ونقابات مهنية وعمالية فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية, بالإضافة إلى انتشار الفساد السياسي, أزمة تفعيل النظام والقانون, جمود الهياكل السياسية وضعف وسائل المشاركة, والرقابة الجماهيرية إلى جانب المشكلات الاقتصادية, والاجتماعية, ضعف منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الأنسان والتخوف علاقاتها بالخارج, وخاصة بعد ما حدث منها في الثورات العربية, وانتشار الأمية, والفقر ومستويات التعليم المتدنية, وزيادة الديون، وغيرها (الغباري, 2015).

أولا: التحدّيات السياسيّة، إنّ التحديات السياسية التي يتعرض لها الأمن الإقليمي العربي كثيرة، وتعد من الأسباب الرئيسة في ما وصل إليه الأمن الإقليمي من تراجع وضعف (شلبي, 2015), وأهمها:

* تسويق مفهوم الشرق أوسطية الذي سبق أنَّ طرحهُ (شيمون بيرز), كإطار عام لتحالف إقليمي على المستويين السياسي، والاقتصادي لدول المنطقة المعنية.

* التعاون، والتنسيق بين الدول العربية، والقوات المسلحة الأجنبيّة المتواجدة على الأرض العربية، وتبادل المعلومات معها, واعتبار أمنها جزءًا من الأمن القوميّ العربيّ.

* تشتيت الجهد العربي في معارك جانبية، وهامشية وإضعاف جبهة المواجهة مع العدو الإسرائيلي بعد إضعاف الموقف العربي داخليا، وخارجيا.

* انعدام التنسيق العربي في أدق الظروف التي تمر بها الأمة العربية، وتعرض التضامن العربي للشلل التام.

* العمل على استقرار الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، بما يضمن استمرار تدفق النفط اليها من خلال تعزيز أمن, واستقرار تلك الأنظمة.

وهذه التحديات السياسية قد زادت من الضغوط التي تعرض لها النظام الإقليمي العربي بشكل واضح, إذ إن التحولات الكبرى التي حدثت في المنطقة العربية, بعد اندلاع الثورات العربية, قد غاب عنها قضايا السياسة الخارجية, والأمن القومي, وعن أجندة المطالب الثورية التي رفعت في ميادين تلك الثورات, فلم يكن متصورا استمرارُ غيابِ تلك القضايا, بعد أنْ فرض الاهتمام بها وطأة التحديات الإقليمية, والدولية التي واجهتها دول الثورات, والاحتجاجات في فترة ما بعد الثورات, وهنا بدأ الحديث عن كيفية معالجة تلك القضايا ليس فقط فيما يتعلق بالأمن القومي, وإنّما ضمن آليات التعامل مع تلك التحديات (شلبي, 2015).

ففي الحالة الليبية؛ منذ وصول مجلس الرئاسة الليبي إلى طرابلس، تبدو البلاد أمام مفترق طرق، فعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة، مازالت هناك مشكلاتٌ عديدة تواجه الاستقرار السياسي والاجتماعي، وعملية بناء السلطة، خصوصاً أن الانتقال نحو المرحلة الجديدة يواجه فرصاً وتحدياتٍ مختلفة، **بين الشرعيتين الجديدة والقديمة** تظل إشكالية وجود ثلاث حكومات مرتبطةً بتكييف أوضاع "المؤتمر الوطني"، و "مجلس النواب" وفق الاتفاق السياسي، حيث يظل الجدل حول شرعية الحكومات مرتبطاً بتمسك الجهات التشريعية بالإعلان الدستوري مظلةً أساسيةً، قبل القبول بالاتفاق السياسي. وهنا، يمكن الإشارة إلى بدء عملية تحويل للمؤتمر الوطني، لتشكيل "المجلس الأعلى للدولة"، وهو ما يعد بمثابة خطوة نحو المرحلة الانتقالية الجديدة، لكن التطورات على مستوى "مجلس النواب" ظلت بطيئةً تجاه الاندماج في الاتفاق السياسي (عمر، 2016).

وكما هو معروف يمتد المشهد الليبي على بقية الدول التي شهدت ثورات وحركات فسوريا بعد أكثر من ثماني سنوات معارك القتال تشهد تفاوضا سياسيا بين المعارضة والنظام، في ظل الصراع الدولي والإقليمي للفاعلين، وكذلك اليمن بعد المعارك مع الحوثيين هناك مبادرات سعودية وغيرها؛ من أجل التوصل لاتفاق سياسي بالرغم من ضعف مؤسسات الشرعية، وعدم قدرتها على الوصول للعاصمة، والتأثير بشكل مباشر في الأحداث، ونظرا لارتباط الحوثيين بالنظام الإيراني من جهة ثانية.

ثانياً: الخلافات العربية – العربية, في ظل ضعف النظام الإقليمي العربي ممثلا بالجامعة العربية, وعجزت عن مسايرة التغيرات المتلاحقة بالمنطقة العربية, لم يخلُ النظام العربي عبر مراحل تطوره من ظاهرة الخلافات العربية, التي بلغت في بعض الاحيان درجة من الشدة جعلتها تنفجر في شكل مسلح, مثل مسألة الحدود الوهمية بين الأقطار العربية, وكذلك الخلاف حول الحدود مع دول الجوار الجغرافي, ومشكلة المياه وما يمكن أن تثيره من نزاعات في المستقبل, سواء بين الدول العربية أم بينها وبين دول المنبع, وحاليا هذه الصورة تطغى كثيرا, وخاصة في ظل الثورات في بعض الدول، واختلاف المواقف العربية تجاه هذه الثورات ما بين مؤيد وداعم, ورافض، وإلى محايد لا يتدخل بأي شكل, وهو ما تكرر في تونس, ومصر, وليبيا, ومؤخرا في اليمن وسوريا, وأدّت هذه الخلافات إلى زيادة الانقسامات العربية, وبالتالي تهديد الأمن الإقليمي العربي (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية, والإستراتيجية, 2015).

ومن الامثلة التطبيقية؛ الخلاف بين مصر والسودان حول حلايب وشلاتين، ومياه النيل، وبين المغرب والجزائر حول الحدود والصحراء المغربية والذي يعود إلى أكثر من (56) عاماً دون القدرة على الاتفاق على حل وسط. وكذلك الخلاف بين العراق وسورية والذي امتد طيلة (30) عاماً فترة حكم حزب البعث في البلدين بكل ما رافق ذلك من قتل وتشريد وأحقاد وتحالف مع الأجنبي وفتح الساحة العربية لكل تدخل. والخلاف الليبي اللبناني الذي يعود إلى العام 1978 بعد اختفاء الإمام موسى الصدر، وحتى اليوم ما تزال الحقيقة غائبة، رغم انهيار نظام القذافي (بدران، 2019).

ثالثا: التحدّيات الأمنية, يُعد الأمن القومي العربي بمثابة أمن إقليمي ناتج عن تفاعلات محلية بين أطراف الإقليم العربي, ويرتبط هذا الأمن الإقليمي بنظيره العالمي بعلاقة لا تنفصل, خاصة أن في الإقليم العربي من المصالح الإستراتيجية للأطراف العالمية ما يجعلهُ دائما محط أنظار الدول الكبرى, بل ساحة لتنافسها, إذ إنَّ هناك أقاليم تؤثر في الأمن العالمي, وأخرى تتأثر بالتحول في طبيعة هذا الأمن, الناجم عن تغيرات ميزان القوى العالمي في الوقت ذاته, وتشمل التحديات الأمنية مسائل متعددة, ومن أهمها: (شلبي, 2015).

أ- تدويل القضايا العربية والاختراق الخارجي: ففي وقت تتراجع فيه فعالية النظام الإقليمي العربي، تزايد التدويل للقضايا العربية، مما جعل اختراق القوى الدولية للمجال السياسي العربي أمرًا ميسورًا, ومعتادًا, وتَقدّم تأثير العوامل الخارجية, وتحوّلها إلى فاعل داخلي في المعادلة الإقليمية, خاصة بعد أن عجلت الثورات العربية بتهميش جامعة الدول العربية, وجعلها غير قادرة على إنقاذ ما يمكن إنقاذه في الوضع العربي، وأظهر لاعبين جدد من التنظيمات الإرهابية, وهكذا بات الدور المرسوم للمنطقة العربية يأتي من العامل الخارجي, فالمصالح الإستراتيجية العليا للدول الكبرى هي الراسم, والمقرّر, والمنفّذ في النهاية (مركز حرمون للدراسات المعاصرة, 2017).

وفي ندوة نظمها مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية، والدولية, تعدّ الأزمة السورية نموذجاً لأزمة محلية استقطبت أطرافاً إقليمية, ثم استدعت تدخلا دوليا الأمر الذي يعني أنها دخلت دائرة التدويل, الدليل على ذلك أن كافة الحقائق على الأرض, وجهود حل الأزمة من خلال قرارات أممية تعكس مصالح الأطراف الدولية في المقام الأول, إنَّ هذه الأزمة هي ترسيخ للمزيد من التدخلات الدولية في الأمن الإقليمي، و أن كلاً من تركيا , وإيران تظل أطرافاً رابحة، بالإضافة إلى أن الأمن الإقليمي يشهد مزيدا من التراجع (كشك, 2015).

ب- هشاشة, وضعف الأمن العسكري, يتمثل تحقيق هدف الأمن العسكري من خلال الاعتراف, والتأكيد على أنّ أمن الدول العربية؛ هو أمن متكامل، وأن أيّ اعتداء على دولة ما يعتبر اعتداء على كافة الدول العربية؛ لذا فإن الهدف الأمني يتطلب إجراءات شديدة الحساسية تبدأ من توحيد مفهوم العقيدة العسكرية، ومتطلبات الأمن، ومفهوم التوازن، ومفهوم إعداد المنطقة العربية للدفاع، وإنشاء القاعدة العلمية العسكرية للإنتاج الحربي لمتطلبات الجيوش العربية، وتكوين الاحتياطي الإستراتيجي المناسب، كذلك مفهوم استخدام القوات العسكرية في تحقيق الأمن المتكامل، والتغلب على مشكلات الفراغ الأمني الإستراتيجي, ويمكن أن نطرح أمثلة على هذه التحديات بضعف بناء القدرات العسكرية للدول العربية, والتيه الأمني في الساحة العربية, وضعف التعاون العسكري العربي, وتحدّي الإرهاب, والتطرف (إسماعيل, 2013).

ففي الحالة الليبية مثلا؛ يعدُّ الملف الأمني من أبرز التحديات أمام عملية بناء الدولة الليبية، نظرا لفشل الخطط والبرامج التي تم اعتمادها منذ تأسيس المجلس الانتقالي الليبي في 27 فبراير 2011 ، ويتمثل تأثير الأزمة على المنطقة في واقع انتشار السلاح الليبي من مخازن السلاح ووصوله إلى الجماعات الإرهابية وانتشار هذه الجماعات خارج التراب الليبي في دول الجوار، مما يشكل تهديدا أمنيا صريحا للمنشآت الاقتصادية، والسكان خاصة في مناطق الالتحام الحدودي، فالوضع المتردي في ليبيا أبان عن وجود غياب شبه تام للتنسيق الأمني بين دول الحوار المتمثلة في المغرب العربي بالدرجة الأولى، وأيضا أوضح عدم قدرة هذه البلدان على إدارة الملف بسبب التدخلات الخارجية (نصر الدين وآخرون، 2019).

رابعاً: التحدّيات الاقتصاديّة, إنّ التحديات الاقتصادية للأمن العربي كبيرة, حيث تتمثل أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في المرحلة الحالية في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي في بيئة اقتصادية دولية غير مواتية, والحاجة إلى مواصلة تبني سياسات, لاستعادة التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية, وإجراء حزم من الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها زيادة مستويات تنافسية أسواق العمل والمنتجات, وتنويع القاعدة الإنتاجية, وتحسين مناخ الأعمال لتشجيع أنشطة القطاع الخاص, لتوفير المزيد من فرص العمل بما يمكن من خفض معدلات البطالة, التي لا تزال تمثل أبرز التحديات الاقتصادية (تقرير آفاق الاقتصاد العربي, 2016).

إضافة إلى تحديات أخرى، لا تقلّ أهميةً تتمثل في غياب التكامل الاقتصاديّ, بين الدول العربيّة, وتدني حجم التبادل بينها في مجالات التجارة , والاستثمار, وتفاقم المشكلات السياسيّة, والاقتصاديّة, والاجتماعيّة في الدول العربيّة (إسماعيل, 2013).

فلو تحدثنا عن الحالة اللبنانية فقد شهد عام 2018 ضعف وتيرة النشاط الاقتصادي بما انعكس على معظم القطاعات الاقتصادية، إذ لم يتجاوز معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة مستوى2 في المئة، وقد بلغ عبء المديونية العامة نحو 152 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي هذا يظهر مدى تأثر الاداء الاقتصادي بشكل أساسي باستمرار تداعيات التجاذبات السياسية، والإقليمية

والمحلية على الحركة الاقتصادية في البلاد، وعلى القطاع العقاري والنشاط الاستثماري بشكل خاص (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2019).

خامساً: تحدّي الأمن المائيّ العربيّ, تتصف الموارد المائية في المنطقة العربية بالندرة سواءً بصورة مطلقة من حيث تدني متوسط نصيب الفرد, أم نصيب وحدة المساحة من المياه, أم بصورة نسبية مقارنة بمناطق العالم الأخرى, ففي حين تعادل مساحة الوطن العربي (10,8) بالمئة من مساحة اليابسة, فإنه يحتوي على (0,7) بالمئة, فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم, ويتلقى (2,1) بالمئة فقط من إجمالي أمطار اليابسة, ويقل متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية على مستوى الوطن العربي عن خط الفقر المائي المحدد المائي عالميا, بنحو 1000 متر مكعب سنويا, ومن المتوقع أن يؤدي النمو السكاني إلى زيادة الضغط على الموارد المائية, مع انخفاض متوسط نصيب الفرد منها في المنطقة, إلى نحو (500) متر مكعب في عام 2030 (تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية, 2016).

وممّا يزيد هذاّ التحدّي المائيّ، ما يفرض على الأمة العربية للاستيلاء على مواردها المائية, فهناك الحالة المصرية, وقضية سد النهضة مع أثيوبيا, كذلك أطماع إسرائيل بالموارد المائية في لبنان, أمّا في سورية, والعراق, فالعلاقات السيئة بينهما, ومع الجارة تركيا أدت إلى عدم استثمار مياة الفرات بالشكل المقبول, ولا ننسى الموقف الإسرائيلي في قضية تطوير روافد نهر الأردن، قبل احتلالها للضفة, والسيطرة على النهر(حافظ, 2011).

ويعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية إذ يتخطى المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه 1000 متر مكعب مقارنة ب 7700 متر مكعب على المستوى العالمي، ومن المتوقع أن يتناقص هذا المعدل إلى 500 متر مكعب في معظم الدول العربية عام 2025 (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2018).

سادساً: تحدي الأمن البحري العربي, في سياق مقاربة الأمن القومي, ثمة تحد من نوع جديد, أو متجدد في صورة أكثر حدة, يتجسد في ظاهرة القرصنة البحرية, التي تهدد الملاحة في الممرات الإستراتيجية العربية وخصوصا في بحر العرب, والقطاع الشمالي الغربي للمحيط الهندي, إنّ الأمن البحري يمثل اليوم أحد التحديات الرئيسية التي تواجه البلاد العربية, كون الأمن البحري يرتبط بالقضايا الاقتصادية والإستراتيجية, فضلا عن تلك المتصلة بالشؤون الإنسانية, والسلامة المهنية والعامة, والأمن البيولوجي, والتحدي الأبرز يتمثل في الحوادث التي تتعرض لها وسائل النقل المدنية, خاصة في المنعطفات التي تمثل المضائق البحرية, التي تعد الأماكن الأكثر سهولة للهجوم على البواخر والناقلات, وبالتالي تمثل اعتداءات مباشرة على أمدادات الغذاء، وأمن الطاقة، والأمن البيئي للبحار, والشواطئ, وفي التحليل الأخير فهي تهديد رئيس للأمن الإقليمي العربي (مرهون, 2010).

فمثلا تتلقى "قوات البحرية العربية" مواردا أقل واهتمامًا دون نظيرتيها الجوية والبرية. فقد تمّ تشكيل معظمها لتشارك في العمليات الساحلية الدفاعية من أجل صدّ أي هجوم إيراني، أو إبطاء وتيرته. على الرغم من تاريخ إيران في زرع الألغام المضادة للسفن، لا يزال الخليج يفتقر إلى منصات حرب الألغام، وفي مياه الخليج المحدودة والضحلة، تقدّم سفن المياه الضحلة على غرار سفن الصواريخ وزوارق الدوريات ميزة كبيرة لمستخدميها. وتتمتع إيران بميزة كبيرة على صعيد هذه السفن، حيث تشغّل أعدادًا أكبر بكثير من السفن الحربية وسفن الصواريخ وزوارق الدوريات من الدول العربية المجاورة لها. هذا وتسعى الترتيبات التي أجرتها الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى التعويض عن هذا النقص. فقد أقامت البحرية السعودية مشاريع مشتركة مع شركات فرنسية وإسبانية من أجل دعم الهندسة البحرية. كما أنها بصدد شراء حوالى 50 زورق للدوريات السريعة جديد من ألمانيا، ومن جهتها أبرمت الإمارات عقدًا بقيمة 850 مليون دولار مع شركة بناء سفن فرنسية؛ لقاء ما يصل إلى أربع طرادات جديدة (هيلير،2019).

سابعاً: تحدي الأمن الغذائي العربي، يُعد تحقيق الأمن الغذائيّ العربيّ قضيةً محوريّة يجب عدم تركها للظروف المتغيرة, ولا للعوامل الخارجية للتحكم فيها, إنما يجب السعي بكل جدية إلى ضمان أمن غذائي مستديم من خلال العناية بالقطاع الزراعي, وتوسيع قاعدة

العمل المنتج, وتحسين الإنتاجية, وبذل الجهود القطرية, والقومية لدعم مساراته في الوطن العربي, إضافة إلى دور القطاع الخاص, والشركات, والمشروعات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الخريشة, 2012).

كما يزداد العجز الغذائيّ العربيّ في السلع الأساسية حدة, ويتسارع بمعدلات كبيرة, وقد ارتفع من نحو 14مليار عام 2000 إلى حوالي 34 مليار عام 2011, ليقفز إلى ما لا يقل عن 40 مليار دولار العام 2014, وما لم يتم تفعيل الاستثمارات العامة, والخاصة بنحو 5 مليارات دولار سنويا, إن الوطن العربي سيواجه فجوة غذائية بنحو 70 مليار دولار, في العام 2030, ومن المتوقع أن تزداد واردات الدول العربية من السلع, والمنتجات الغذائية الرئيسية من 51 مليار دولار بحلول عام2020, مما يؤثر سلبا على الأوضاع المالية للدول العربية, كما ستؤدي إلى زيادة انكشاف الاقتصادات العربية على الأسواق الغذائية العالمية (الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة الزراعة للدول العربية, 2014).

وقد ترتب على ما سبق أنْ وقع فجوة غذائية في الوطن العربي بما يصل إلى 33 مليار دولار وتتركز في الحبوب بصفة خاصة بمعدل 71.2 بالمئة ويمثل القمح قمة الاحتياجات العربية أي 44 بالمئة من قيمة الفجوة، ومثلا في الحالة المصرية من المعلوم أن مصر تسهم بحوالي 1.24 بالمئة من الإنتاج العالمي إلا أنها من أكبر الدول العربية المستوردة له نظرا لتفاقم الزيادة السكانية، من ثَمَّ زيادة معدلات الاستهلاك منه (المشاط وثابت، 2019).

ثامناً: التّحدي العلميّ والتقنيّ, تُعتبر مشكلة التحدي العلمي, والتقني من التحديات الخطيرة التي تهدد الأمن الإقليمي العربي, وذلك بالنظر إلى الأهمية القصوى للعلم لتجاوز التخلف العلمي والتكنولوجي؛ لأنه لا يمكن الحديث عن تقدم اقتصادي واجتماعي في غياب التقدم العلمي, والتقني, فقد أصبحت قضية التقدم العلمي قضية أمن قومي, وهذه الأهمية التي يحتلها كل من العلم, والتكنولوجيا هي ما تدفع الكثير من الدول التي تتطلع إلى لعْب دورٍ ريادي إلى تخصيص ميزانيات هائلة للبحث العلميّ, كيف لا وهو أحد عناصر القوة الإستراتيجية؟ (العلوي, 2014).

فمثلا بالمقارنة مع إسرائيل أشارت تقارير "للبنك الدولي" إلى أنها أتت في مقدمة البلدان الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير، لتصل نسبة إجمالي الإنفاق إلى 3.93 في المئة، من إجمالي ناتجها المحلي, ويشير تقرير الباحث في "المركز العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية" محمد صادق إسماعيل, إلى أن إسرائيل تفوقت في المجال العلمي والتكنولوجي على الدول العربية كافةً، وأنها تنفق أكثر من ضعف ما ينفق في الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي, والتطوير (نادي, 2015).

ولعلّ من أهمّ المشكلات التي تواجه البحث العلميّ في الجامعات العربيّة ناتج عن عدم اهتمام الجامعات العربيّة بالبحث العلميّ وضَعف المخصّصات المرصودة له من ناحية، ثمّ تسخير أهداف البحث العلميّ للترقية الأكاديميّة عند الباحثين، وبالتالي الابتعاد عن إيجاد حلول لمشاكل، وقضايا المجتمع من ناحية أخرى، وهذه مقارنة يظهر فيها الفرق في الإنفاق على البحث، والتطوّر بين البلدان العربيّة وبلدان أخرى (فرج، 2019).

جدول رقم (1) جدول مقارنة يظهر الفرق في الإنفاق على البحث والتطوّر بين البلدان العربيّة وبلدان أخرى

البلدان	الإنفاق على البحث العلميّ (مليار دولار)	الإنفاق على البحث والتطوير من نسبة الدخل القوميّ
البلدان العربيّة	1.7	0.30
أميركا اللاتينيّة	21.3	0.60
الهند	20	0.70
جنوب شرق آسيا	48.2	1.70

1.90	174.7	الاتّحاد الأوروبيّ
2.70	281	أميركا الشماليّة
2.90	98.2	اليابان
4.70	6.1	كِيان العدوّ (إسرائيل)

المصدر: (فرج، 2019).

تاسعاً: تحدي الأقليات في الوطن العربي, أنّ سياسات الاستبعاد, أو التهميش للأقليات المذهبية, والدينية, والعرقية في الدول العربية أدى إلى درجة عالية من درجات عدم الرضا والعنف, وبصورة خاصة بالنسبة للأقليات التي لها ارتباطات خارجية بحكم هجرة بعض عناصرها إلى الخارج, من ثمّ أن قضايا الدمج, والتضمين تُعد أساسية بالنسبة لحل هذه المشكلة, وعلينا أن ندرك أن هناك قوى إقليمية, ودولية تهتم علميا, وسياسيا باتجاهات موضوع الأقليات, وربما تكون لها مصلحة في استمراره وتصعيده, فقد نجحت بعض هذه السياسات في تمزيق بعض الأقطار العربية, وعلى رأسها العراق, والسودان, واليمن, وسوريا (المشاط, 2012).

فمثلا إسرائيل لديها اهتمام باحتمال قيام دولة كردية، وهناك علاقة تاريخية بين إسرائيل وأكراد العراق, ففي السبعينيات، قامت إسرائيل بتدريب ودعم المتمردين الأكراد، وهي تنظر للأكراد على أنهم شركاء محتملون, وقد تكون للدولة الكردية في العراق وسوريا آثار إستراتيجية إيجابية بالنسبة لإسرائيل, خاصةً أن رئيس الوزراء (نتنياهو) قدم مؤخراً بياناً عن دعم الاستقلال (Rabinovich, 2015).

فمثلا يشير فريق حقوق الأقليات إلى أن "الأقليات ظلت مستهدفة لأسباب تتعلق بديانتها، أو انتمائها الإثني منذ عملية غزو العراق التي قادتها الولايات المتحدة عام 2003، وقد عانت من التعرض للقتل والاختطاف والتعذيب والمضايقات والارتداد عن دينها قسرا وهدم المنازل والممتلكات، وأدى الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والهجمات المحددة الهدف إلى تشريد الأشخاص داخليا بأعداد كبيرة، وإلى نزوح جماعي بين فئات الأقليات إلى البلدان المجاورة حيث يواجهون حتى الآن تحديات جسيمة، ويعانون من الفقر وفي مصر وسوريا، أيضا بات تأثير القلاقل والنزاع على الأقليات واضحا، وينطوي على تداعيات بعيدة المدى على حقوقها وأمنها (إسحاق ، 2014).

1.2.1 التهديدات الخارجية

إنّ خريطة التهديدات الخارجية التي تواجهها دول المنطقة العربية على إجمالها, سوف تتسع لتشمل إرهاب الدول كمصدر متعاظم للتهديد, كذلك سياسات القوى الإقليمية غير العربية خاصة إسرائيل, وإيران, وتركيا بدرجة أقل, وسيكون التفاعل بين هذين المصدرين الأساسين للتهديد, مجالا لمزيد من الأخطار على المستوى العربي, حتى وإن ركزت كل دولة عربية على واحد من مصادر, وأنماط التهديد, فقد يكون الإرهاب لدى بعض الدول العربية هو المصدر الأهم, والأخطر, وربما يكون التهديد الناتج عن سياسات, وأهداف قوى إقليمية, هو الأخطر لدى دول عربية أخرى, لكن النمط الثالث الذي يجمع بين هذين النوعين من التهديدات, وسياسات, وأدوات كل منهما لم يغِبْ لدى بعض الدول العربية الأخرى (علوي, 2015).

وكما يظهر أن هنالك مجموعة من المهددات الخارجية، التي تضطلع بدور كبير في مجريات الأحداث, تؤثر بشكل مباشر على الأمن الإقليمي العربيّ, ومنها:

أولاً: التغلغل الإسرائيليّ؛

أن قدرة النظام العربيّ الرسميّ، على تحسين أدائه في إدارة الصراع مع المشروع الإسرائيلي, أصبحت تتوقف على عوامل عدة تدور في معظمها حول بنية الدولة العربية نفسها, وطبيعة الأنظمة الحاكمة فيها, فإن لم يطرأ تغيير جوهري على بنية الدول

العربية بما يسمح للنظم الحاكمة بالتمتع بحد أدنى من الكفاءة يمكنها من القيام بوظيفتها الرئيسية, فلن يطرأ أي تحسن على مستوى أداء النظام الرسمي العربي في إدارة الصراع مع إسرائيل, وسيستمر تدهور الأوضاع لصالح إسرائيل على المدى المنظور (نافعة, 2015).

وعلى الرغم من أن التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي قد لا يكون بارزا، أو في صدارة خريطة تهديدات الأمن الإقليمي العربي, في ضوء انشغال كثير من الدول العربية بخرائط التهديدات الجديدة, ولكن ستظل قضية فلسطين مسألة أمن قومي حيوية لكل الدول العربية, خاصة مصر وسوريا, وطبعا الأردن, ودول عربية أخرى, وإن ضغوط المصادر التهديدية الأخرى الداخلية, والدولية, التي تواجهها الدول العربية؛ لن تؤدي إلى ضعف موضع, وموقف التهديد الإسرائيلي الذي كان, وسيظل في صدارة مهددات الأمن العربي (علوي, 2015).

ثانياً: الخطر الإيراني المتصاعد, إنّ المشروع النَّوويّ الإيرانيّ أحد أهم مقومات تحقيق الحلم الإيراني؛ حيث يسعى النظام الإيراني إلى الدخول في مرحلة إيران النووية بحيث يساهم البرنامج النووي في تقدّمها في مختلف الجوانب سواء الاقتصادية, أم العسكرية, أم الثقافية, ويُعتبر الاتفاق حول قوة نووية إيرانية هو أحد عناصر قوة النظام الإيراني في مواجهة الخلافات, والصراعات العرقية, والثقافية, والسياسية في إيران, وفي المنطقة العربية, والواقع أن امتلاكها النووي سيؤدي إلى مزيد من أخطار المواجهة النووية, مع تزايد عدد القوى النوويّة في المنطقة, التي يغلب عليها طابع الصراع والتنافس, والرؤى الإستراتيجية المتضاربة، وأن من الأفضل مضاعفة الجهود لموقف انتشار الأسلحة النووية (مصطفى, 2012).

وبناء على التطورات الأخيرة للثورات العربية, فإن إيران تجري عملية مراجعة وتحديث لسياستها الإقليمية, وذلك بديناميكية تستجيب لأوضاع الإقليم الراهنة, فتعمد اجراءات موزعة على مسارات متوازنة تجمع بين تثبيت أوضاع وتغيير أخرى, وبناء تحالفات واستبدالها بأخرى, وانتزاع مكاسب مقابل التخلي عن أخرى, وبدءا من الربع الأخير من عام 2013 , بدا واضحا أن السياسة الإيرانية أصبحت أكثر انكشافا, ومباشرة في تعاطيها مع الأوضاع الإقليمية, بداية بالملف السوري, وانتهاء بالوضع الإقليمي في المنطقة ككل, وفي الخليج بصفة خاصة مرورا بينهما بالتطورات في اليمن, والعراق والاختراق, والتغلغل في العواصم العربية, حيث باتت طهران تتعامل, وتنتظر معاملتها, وفق المكانة التي تراها ملائمة لثقلها الإقليمي, ومقدراتها الذاتية (راشد, 2014).

وآخر هذه التحديات على صعيد القضية الفلسطينية هي صفقة القرن التي أعلن عنها ترامب، وقاومها الشعب الفلسطيني، وبعض الدول العربية التي عارضتها كموقف الأردن منها الذي رفض جميع بنود هذه الخطة، ومنها ضم غور الأردن في الشق الفلسطيني المحتل إلى الكيان الإسرائيلي الغاصب.

ثالثاً: تمدد التنظيمات المتطرفة وانتشار الإرهاب, لقد بدأت هذه البيئة تظهر بشكل جلي بعد انطلاق الثورات العربية, وتحديدا منذ عام 2013، فمثلا قد هيمن تنظيم داعش بشكل فاعل على واجهة الأحداث في المنطقة، لا بل تحول إلى المادة الإعلامية الأولى التي نتجت بعد انطلاق الثورات العربية, حيث شكلت الحرب على سورية أحد أبرز المسببات لتنمية قوة هذا التنظيم, وكذلك بروز تنظيمي جبهة النصرة والقاعدة, وزادت الأعمال الإرهابية التي عرفتها المنطقة العربية في الآونة الأخيرة، بطريقة وحشية لم يشهد التاريخ الحديث، في ظل غياب للأمن العربي المشترك عن هذه التحديات بل إن تنافر بعض الدول العربية قد زاد من موجة التطرف، رافق ذلك العجز الذي أظهرته جامعة الدول العربية التي نخرت أساساتها الخلافات (مطر, 2015).

وأمّا مصادر تمويل العمليات التي يقوم بها التنظيم نجد أنه يعتمد بالأساس على التمويل الذاتي من خلال السيطرة على آبار النفط في شرق سوريا، إضافة على السيطرة على مخازن الحبوب في سوريا, وتهريب جميع أنواع المواد الخام, منها تهريب الآثار السورية, والمتاجرة بالسلاح, ومما لا شك فيه أن تنظيم داعش الإرهابي من خلال تمدده الجغرافي, وفرضه السيطرة على الأراضي في كل من سوريا, والعراق خلال السنوات الماضية, قد أضحى يمثل تهديدا خطيرا, ومتناميا للأمن القومي العربي (بيبرس, 2014).

دون شك أنّ نشاطات التنظيمات الإرهابية هي مصدر تهديد، ولكن الإرهاب هو خطر قابل للاحتواء عبر تبني سلسلة من الاجراءات, الأمنية, والسياسية, والثقافية على مستوى الأقطار العربية (بن صقر, 2016).

ويرى الباحثان أن تهديد هذه الجماعات لا يقتصر على تهديد الأمن القومي العربي وإنما أيضا على صعيد الأمن الداخلي للدول فمثلا شكلت داعش وجبهة النصرة تهديدا وجوديا للدولة السورية في كثير من الأحيان، بينما قامت جماعة داعش بتهديد أمن الأردن والعراق وغيرها من الدول بعدة عمليات أدت إلى إثارة الرعب والإرهاب بهذه الدول.

رابعاً: الصعود التركي, لقد مثل الصعود التركي أحد التهديدات المهمة للأمن القومي العربي كونه عاملا من العوامل المؤثرة في التوازن الإقليمي في المنطقة, فتركيا تتشارك مع العرب عموما, والعراق وسوريا خصوصا, بقواسم مشتركة منها عوامل التاريخ والجغرافية, والدين والحدود والمياة, والمصالح الاقتصادية والتجارية, لكن يبقى العامل الكردي من بين أهم وأقوى العوامل, والمتغيرات المؤثرة في سياسة الطرفين التركي والعربي, إذ يكوّن الأكراد أحد أكبر المكونات السكانية, والأساسية في منطقة الشرق الأوسط, بحيث أصبح تأثير تركيا ودورها في رسم مستقبل الأكراد في بقية الدول المجاورة لا يمكن تجاهله, نظرا للمقومات التي تمتلكها تركيا من موقع جيوستراتيجي, و جيوسياسي, وطبيعة نظامها الديمقراطي, ودورها الفاعل في السياسة الإقليمية والدولية, وبموجب هذا الصعود tإن تركيا ستلعب دورا هاما في مستقبل التوازن الإقليمي بالاعتماد على إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية، ورصيدها لدى الرأي العام العربي والإسلامي, ووزنها السياسي الناجم عن حالة انفتاحها على دول المنطقة (شلبي, 2015).

خامساً: العوامل الدوليّة.

إنّ نمط التدخل, والتأثير من قبل عدد من القوى الدولية في سياسات, ومواقف وتوجهات الدول في المنطقة العربية غالبا ما كان باتجاه التحريض, أو تحفيز مواقف بعض الدول الإقليمية ضد أطراف إقليمية أخرى, ومثال ذلك ما جرى حين بدأت العوامل الدولية بالعراق ومرت بسوريا, وأخيرا إيران, والمحاولات الدؤوبة للولايات المتحدة على تجزئة المواقف الخليجية من تطورات الصراع العربي الإسرائيلي, وقد كان لمجموعة التحولات والتغيرات المتتالية التي حدثت في البيئة الإقليمية, والدولية سواء على الصعيد السياسي, أم الاقتصادي, أم الاجتماعي في السنوات الأخيرة, تأثير واضح في بيئة الأمن القومي العربي, وقد لعبت العوامل الدولية دورا في التأثير على بيئة الأمن القومي العربي, من خلال قيام عدد من دول العالم بوضع مشاريع لها تجاه المنطقة العربية, وكان من أبرزها, المشروع الأمريكي, والمشروع الأوروبي, ولكل منها خطط وإستراتيجيات اتبعتها من أجل تحقيق أهدافها سواء الاقتصادية, أم السياسية, أم العسكرية (شلبي, 2015).

والملاحظ أن القوى الدولية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية وفرنسا, تعمل بكل ما لديها من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها, من أجل الحفاظ على السيطرة على مناطق نفوذ في المنطقة العربية, ولم تزل تغذي الفتن والنزاعات والحروب الأهلية داخل الدول العربية, أو ما بينها, وخاصة في ضوء الاضطرابات الأمنية والسياسية, والاقتصادية التي تعيشها, بعد الحراك الثوري الذي عمّ معظم الدول العربية.

وهذه التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وهي ليست بسيطة، وتحتاج إلى تكاتف الجهود العربية لمواجهته؛ لأن كل دولة قطرية لا تستطيع مواجهة هذه التحديات منفردة، لذا وجب على الدول العربية تعظيم العمل العربي المشترك على حسب العمل كدولة منفردة، فعالم اليوم تقوده التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهذا ينتج بسبب تسارع الأحداث التي تفوق قدرات الدولة الواحدة.

المبحث الثاني; الأمن الإقليمي العربيّ والصراعات الإقليمية والدوليّة

نظرا للأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية يحدث تشابك، وتتداخل بين مصالح الدول العربية وأهدافها, وبين مصالح الدول, التي لديها أطماع في المنطقة, ولعل أكبر دليل على ذلك؛ الرغبة الجامحة في السيطرة على المنطقة من دول فاعلة ضد دول فاعلة أخرى, أي سباق المصالح الإقليمية, والدولية (الغباري, 2015).

1.2.1 طبيعة الصراعات ودور الفاعلين الإقليمين والدوليين

إن التدخلات الخارجية في الوطن العربي ناتجة من الصراعات الدولية, ويمكن اختزال الصراعات الدولية بالصراع بين روسيا, والولايات المتحدة, نيابة عن صراع بين محاور الدول الصاعدة المتمثلة بمجموعة دول (البريكس), التي تنضم اليها في وقت لاحق إيران, وبين المحور الغربي الأطلسي بما فيه الاتحاد الأوروبي وإسرائيل, إنّ الصراع بين روسيا والولايات المتحدة, ليس جديدا بعد حقبة تفكك الاتحاد السوفيتي, ولن يفضي بالضرورة إلى توافق أو تسويات, بينما سمة العلاقة الحالية هي التنافس بين قوة متصاعدة, وقوة متراجعة, فالتغييرات, والصراعات الراهنة تعكس تغييرات في موازين القوة على الصعيد الدولي, والإقليمي, والعربي, وأتاحت الفرصة للاعبين إقليميين في توسيع رقعة تحركهم, ورفع سقف ذلك التحرك وفقاً لتقديراتهم في تراجع فعالية القوى الدولية الأساسية, التي كانت تتحكم بمسار الأمور وإيقاعها (حافظ, 2016).

وأهم ما يُميز التنافس الإقليمي هو اكتساب مواضع قدم، وتعزيز النفوذ في الشرق الأوسط، والعالم العربي في مرحلة ما بعد الثورات، هو وجود أطراف وقوى إقليمية صاعدة مثل تركيا، والسعودية, وإيران، وفي الوقت الذي تهيمن فيه الاعتبارات الأمنية والأيديولوجية على التوجه الإيراني الجديد، لا سيما في إطار التقارب مع الغرب، فإن تركيا, والسعودية, ومعها الدول الخليجية, والعربية والإسلامية, تستبطن في حركتها الشرق أوسطية مقاومة نفوذ إيران في المنطقة، على النحو الذي نراه جليا في اليمن (فسيفس, 2015).

إنّ الصراع في الإقليم العربي، يتمحور في عدد من الساحات، وهي: الساحة الأولى: الصراع العربي– الإسرائيلي, أمّا الصراع الثاني فهو الصراع العربي– التركي قي ساحات متعددة كالساحة المصرية, والساحة السورية, وساحة الجزيرة العربية, فيمّا الصراع الثالث هو صراع السعودية, وإيران في كل من الساحات العراقية, والسورية واللبنانية واليمنية, وما يرافقه من محاولات نسج تحالفات بين مصر , والسعودية, وإسرائيل كمشروع الجسر الذي يربط آسيا بأفريقيا (حافظ, 2016).

وفي هذا الصدد يمكن التمييز ذكر ثلاث مجموعات تتصارع على الإقليم العربي، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: القوى الإقليمية العربيّة.

– **مصر:** حيث تسعى لاستعادة دورها كقائد إقليمي، وفي هذا السبيل تكافح لاستعادة قوتها الذاتية، وتعتمد في هذا على المؤسسة العسكرية بدرجة كبيرة، وعلى تنشيط الاقتصاد المصري من خلال العديد من المشروعات الوطنية, ومن ثَم فإن أهداف الأمن الإقليمي من المنظور المصري تتمثل في: حماية, وتعزيز الأمن القومي المصري, بمفهومه الشامل، التوافق حول منظومة للأمن الجماعي العربي, وتفعيلها بما ينعكس إيجابيا على حالة التوازن الإقليمي، مؤكدة على الترابط القوي بين أمنها, والأمن الإقليمي العربي.

– **السعودية:** تعتمد على قوتها المالية, ونفوذها في الخليج, لتحقيق مصالحها السياسية، فمثلا: قدمت معونة للجيش اللبناني بحوالي 3 مليار دولار، للحد من نفوذ حزب الله في لبنان, وفي سوريا, وتواجه السعودية تحديات, وتهديدات أمنية كبيرة، أهمها: النفوذ الإيراني في الخليج, خاصة بعد التوافق الإيراني الغربي، وتعقّد الوضع في اليمن, وصعوبة حسم الصراع داخله, وبالتالي فإنّ أهداف الأمن الإقليمي من المنظور السعودي، هي: تقويض النفوذ الإيراني في المنطقة بدءا من النظام السوري المتحالف مع إيران, إلى القضاء على الحوثيين في اليمن، وتأكيد الترابط بين الأمن العربي الخليجي, والأمن المصري (السيد, 2016)

هذا ويستمر التنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية، وهذه الأخيرة لا تزال تنظر إلى إيران على أنها زعزعة للاستقرار ومنافس للنفوذ الإقليمي لها على كافة المستويات (Holmquist and Rydqvist, 2014).

ثانياً: القوى الإقليمية غير العربيّة:

إيران وتركيا: كثّف الربيع العربي من التنافس التاريخي بين تركيا وإيران، وهما من الدول الأقوى في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من التعاون الاقتصادي بين البلدين، فتركيا وإيران تتناقضان بشكل متزايد في عدد من القضايا في الشرق الأوسط، خاصةً سوريا, حيث رأت تركيا الربيع العربي تعبيرا عن التوق الشعبي للديمقراطية، وفرصة لتعزيز نفوذها

الإقليمي, في الوقت الذي عزز الإيرانيون رؤيتهم الطامحة لقيادة للنظام الجيوسياسي في الشرق الأوسط Larrabee and Nader, (2013).

إذ استغلت إيران الأحداث الجارية في الدول العربية, وبدأت بدعم القوى والجماعات, وتوظيفها لتحقيق السياسة والأهداف والأطماع, والتطلعات الإيرانية جراء الفراغ السياسي وتراجع للدور والسياسة الإقليمية المصرية, والعراقية، والذي ظهر جلياً من خلال دعم السياسي, والعسكري والمالي والإعلامي لحلفائها في سورية والعراق واليمن والبحرين ولبنان, من جهة أخرى, نرى تصاعد للدور التركي في منطقة الشرق الأوسط, منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم, الذي أصبح أكثر تأثيراً منذ الثورات العربية, وتمثل بدعم الثورات ومساندة المعارضة، وتقديم الدعم السياسي والمادي لها تحديداً في سورية ومصر, ممّا أوجد حالة من التنافس بين إيران وتركيا أيضاً، وبنظرة سريعة نجد أن التنافس القائم بين إيران, وتركيا يندرج ضمن محاولة كل منهما تنفيذ وفرض مشروعها, وتطلعاتها الإقليمية في ظل غياب مشروع عربي قوي موازي (القدرة, 2017).

2- إسرائيل: يُعتبر دافع الأمن, والشرعية السياسية مقدمات ضرورية لا غنى عنها في السياسة الإسرائيلية, ويمكن ترتيبها وفق ذلك من أجل تعزيز وجودها, ودورها الوظيفي من نشأتها, ويتطلب ذلك هيمنها على الإقليم, فالأصل في فكرة وجود إسرائيل في المنطقة تهدف إلى إقامة حاجز يشطر العالم العربي والإسلامي, لتصبح حاجزا طويلا مانعا للاتصال الجغرافي, حيث تعتبر إسرائيل الهيمنة على الإقليم يمثل مجالها الحيوي, وضمان عدم التعرض للمصالح الغربية, أو تهديدها من ناحية, وضمان تأمين متطلبات النمو الإقليمي من خلال توفير العديد من العناصر كالهجرة الدائمة, والشرعية الدولية, والتفوق العسكري, والنمو الاقتصادي, والتوسع الإقليمي من ناحية أخرى, وهذا يكفل المتطلبات الإستراتيجية, ويعطي للهيمنة بعدها الحقيقي (حسنين,2017).

وقد حددت إسرائيل خطة البناء, والتوسع من خلال إصدار إستراتيجية 2028، التي ترصد حرصها على تحقيق تفوق نوعي في عالم تنافسي في التكنولوجيا الدولية، ونظرًا لتغير مراكز القوى في الوطن العربي, لأن التفوق المطلق لم يعد ممكنًا، كما أن الردع العسكري التقليدي لم يعد كافيًا طورت إستراتيجيتها ببناء إستراتيجية تنافسية على المستوى الثنائي، وتركّز على التفوق الدبلوماسي والمعلوماتي, والاقتصادي وتدفع بالجهود الدولية إلى إنشاء منظمة إقليمية, إستراتيجية جديدة تتجاوز الجامعة العربية, ما يعتبر تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي العربي (المشاط, 2016).

ويُلاحظ ذلك من خلال وجود مفاعل ديمونة, ومراكز الأبحاث الذرية, واختراق القرن الأفريقي, بإقامة علاقات عسكرية مكثفة مع كل من اثيوبيا , وأريتيريا, واتفاقيات سرية تتيح لإسرائيل وجودا عسكريا, واستخباريا في جزر البحر الأحمر, وعند باب المندب, وأيضا على سواحله التابعة لاتيريا بعد انفصالها عن أثيوبيا في عام 1993, لذا, إنّ التقدير الإستراتيجي الإسرائيلي كعدو يستند إلى مخاطر جسيمة من شأنها حصار الوجود العربي في البحر الأحمر, والقرن الأفريقي, وإنشاء محطات إنذار مبكر, والتجسس وغيرها, وعلى صعيد متصل تم تعزيز هذا التخطيط بالإشارة إلى استيلاء إسرائيل على منابع المياة العربية كإستراتيجية بعيدة المدى (بوبوش, 2010 : 32-33).

ويتضح مما سبق أنّ طَابَع العلاقات بين القوى الإقليمية تعد تنافسية بالدرجة الأولى على النفوذ في المنطقة العربية، فكل واحدة منها لديها أهداف تطمح لتحقيقها بمختلف السبل المتاحة, في الوقت التي تعاني منه دول الإقليم العربي التشرذم والمشكلات الاقتصادية, والسياسية, والأمنية, وغيرها.

ثالثاً: القوى الدوليّة

1.الصراع الأمريكيّ الروسيّ القديم الجديد. لقد كانت علاقة الولايات المتحدة مع روسيا في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة الماضية في سياق اضطراب لم يسبق له مثيل، حيث بدا الشرق الأوسط غير مستقر بفعل الثورات, والحروب الأهلية, والانقلابات، والصراعات الإقليمية والدولية (Rabinovich, 2016).

والصراع الروسي–الأمريكي, على مناطق النفوذ في الإقليم العربي, صراع شديد يعكس مدى تصادم مصالح الطرفين, لكن نلحظ حرصهما على عدم التصادم المباشر, والاكتفاء بالتصادم عبر الحلفاء (الوكلاء على الأرض), وإذا حللنا مسار سلوك روسيا منذ خريف 2012, نرى كيف استطاعت استعمال حق النقض في مجلس الأمن إلى الأمداد العسكري إلى التفاوض في جنيف واحد, ثمّ اثنين, ثمّ (فينا), ثمّ (موسكو), ثم (نيويورك) في مجلس الأمن, في مراكمة المكاسب السياسية توجت بمساندة عسكرية واسعة فانتزعت بذلك معظم الأوراق التي كانت بيد الولايات المتحدة, وهنا تبدو إستراتيجية واضحة لروسيا تسعى إلى فرض تسوية وفقا لمصالحها, كمّا أن تقليص نفوذ الولايات المتحدة في المشرق العربي يساعدها على تحقيق هدف إستراتيجي مزمن منذ حقبة القياصرة وهو الدخول إلى البحر المتوسط, وإنْ كانت فاعلية ذلك الدخول محفوفة بالقيود كضرورة المرور بمضيق البوسفور الذي يتحكم به حلف الأطلسي عبر تركي, وأخيرا تسعى روسيا إلى تأمين الجنوب الغربي للكتلة الأوراسية التي تشكل الهدف الأساسي للعبة الأمم في هذه الألفية (حافظ,2016).

وكمّا يُلاحظ أنّ الأزمة السورية تُعد مثالا سارخا للصراع الأميركي–الروسي على المنطقة العربية، وهذا الصراع يتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والتنظيمات, التي تدعمها من جهة, وروسيا وحليفها النظام السوري, وحزب الله وإيران من جهة ثانية.

2. الدّور الصّيني: يرتكز نهج الصين نحو منطقة الشرق الأوسط في الفترة الأخيرة حول الدولة بشكل كامل تقريبا, وترى الحكومة الصينية ما يناسبها في القطاعات العامة الكبيرة, وكذلك من خلال إبرام الاتفاقيات التجارية مع مؤسسات الدولة, وقبول الوضع القائم في الدول العربية دون النظر لطبيعة الأنظمة, أو السياسات العامة بها, ومع عودة الصين على الساحة العالمية في العقدين الأخيرين, تبدلت الرهانات, وأصبحت تشارك على نحو متزايد في منطقة الشرق الأوسط, حيث كان انخراط البلاد المباشر في المنطقة اقتصاديا بشكل كبير, فمثلا بلغت استثماراتها, وعقودها في الشرق الأوسط بين العامين 2010 و2016 بلغت أكثر من 60 مليار دولار (ألترمان, 2017).

ويُستنتج من الواقع أنّ الصين تسعى لتوطيد علاقاتها بالمنطقة العربية، بسبب توافر مصادر الطاقة، والأسواق الكبيرة لمنتوجاتها واستثماراتها، وبالمحصلة إلى خلق توازن في ميزان القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومثال ذلك استخدمها حق (الفيتو) في كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية.

ثالثاً: القوى الأوروبيّة. حيث تحاول بعض الدول الأوروبية، وتحديدا فرنسا, استثمار اضطرابات الشرق الأوسط, من خلال عقد صفقات تسليح ثنائية مع قوى عربية فاعلة, واستثمار ميراثها السياسي في لبنان, ودول المغرب العربي, لتدعيم نفوذها في المنطقة, والتعاون مع أطراف إقليمية لمكافحة الإرهاب, خاصة بعد العمليات الإرهابية فيها (السيد, 2016).

1.3.1 الأمن الإقليمي العربيّ وطبيعة النظام الدوليّ

في الوقت الذي أخذ فيه النظام الدولي يشهد تطورات مهمة فى هيكليته منذ سقوط النظام ثنائي القطبية، بدخول فواعل جدد في عضويته، حولته من نظام دولي يقتصر فقط على عضوية الدول إلى نظام عالمي يجمع بين عضويته الدول من ناحية، والعديد من المنظمات, والهيئات ذات التأثير القوى فى السياسة الدولية مثل المنظمات الإقليمية والشركات متعددة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية، ومجموعة العشرين من ناحية أخرى، فإن النظام العالمي الجديد الذى مال مؤقتاً ناحية أخذ طابع القطبية الأحادية، ثم تحول فيما بعد إلى نظام أشبه بـ "اللاقطبية"، أملاً فى أن يتجه نحو نظام متعدد الأقطاب، شهد بروزاً مهماً لدور الأقاليم على حساب قيادة النظام (النويني, 2013).

وقد كان لمجموعة التحوّلات, والتغيرات المتتالية التي حدثت في البيئة الإقليمية, والدولية سواء على الصعيد السياسي, أم الاقتصادي, أم الاجتماعي في السنوات العشر الأخيرة, تأثير واضح في بيئة الأمن القومي العربي, إذ واجهت هذه المنطقة جملة من المشاكل والمصاعب التي ألمت بمختلف أوجه الحياة سواء على المستوى الفكري, والثقافي, أم على المستوى التنظيمي, والمؤسسي, التي انعكست جميعا على الممارسات التطبيقية على أرض الواقع, مما أدى إلى فشل معظم محاولات الإصلاح والتنمية على كافة

الأصعدة في الدول العربية, وشهدت تراجعا في دورها على المستوى الدولي, حيث لعبت العوامل الدولية دورا في التأثير على بيئة الأمن القومي العربي من خلال قيام عدد من دول العالم بوضع مشاريع لها تجاه المنطقة العربية, ومن أبرزها المشروع الأمريكي, والمشروع الأوروبي, التي بنهاية المطاف تصب في مصلحة الكيان الإسرائيلي, وتفوقه في الإقليم العربي (شلبي, 2015).

كما أن الصراع بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية على منطقة الشرق الأوسط التي يقع الوطن العربي الكبير في قلبها، ومن حيث إنها منطقة حيوية تربط طرق القارات البرية والبحرية، فإنها تقع تحت انظار الطامعين في السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية، من أجل إبقائها مشتتة وضعيفة وغير متحدة، بحيث تستطيع الانفراد بكل دولة على حدة، وهذه مشكلة الدول العربية في مجابهة خصومها والطامعين بها، فكثير من الدول العربية غير مستقرة داخليا وفي ذات الوقت لديها صراعات ونزاعات مع جيرانها من الدول سواء العربية، أم غير العربية، وما التدخل الإيراني في العراق وسوريا واليمن إلا دليل على ذلك.

المبحث الثالث: آليات تحقيق الأمن الإقليمي العربيّ

علينا أن ندرك ونقتنع بأن أمن كل قطر عربي مرتبط ارتباطاً عضويا بالأمن القومي العربي, لأن الاخطار التي تهدد الأقطار العربية واحدة, ولأن مستقلها أو مصيرها واحد؛ لأن الأمن القومي العربي يستمد قوته وأهميته من صفته القومية, ولا سبيل إلى تحقيقه إلاّ من خلال إستراتيجية عربية موحدة تعتمد في المقام الأول على تنمية الإمكانات العربية بما يخدم المصالح العربية داخل حدود آمنة وتنطلق من قناعة شمولية لمفهوم الأمن بمعنى أن الأمن لم يعد يقتصر على الناحية العسكرية بل يشمل أبعاداً أخرى جديدة, سياسية واقتصادية وثقافية، وغيرها (بوبوش, 2010).

ولا خروج لنا من المتواليات السلبية لتغول القوى الدولية والأطراف الإقليمية غير العربية على مصالحنا, والاستباحة المتكررة لأراضينا واستباحتنا بفعل صراعات مسلحة وحروب أهلية وحروب الكل ضد الكل, ونزاعات طائفية وانفصالية, وتفتت للدولة الوطنية, وكذلك على الاستبداد، والظلم والفقر والطائفية, والوجود العسكري الأجنبي, وتناقض سياسات بعض الأقطار العربية؛ إلاّ بالتوافق على منظومة جديدة وترتيبات جديدة للأمن الإقليمي تعلي من شأن القواسم المشتركة بين الاقطار العربية, وتلملم اشلاءها كدولة وطنية, وتواجه جماعياً الإرهاب والعنف, وتطور حلولا تفاوضية للصراعات المسلحة والحروب الأهلية المستعرة حاليا, وتحول بين غير العرب والتغول على أراضينا ومصالحنا, وقبل كل ذلك تجعل من الديمقراطية, وحقوق الإنسان والحريات وسيادة القانون وتداول السلطة والتنمية المستدامة نسقاً قيمياً، ومجتمعياً ملزماً، وتحفيزاً عربياً على التحول باتجاهه (حمزاوي, 2015).

1.3.1 الجامعة العربية وسيلة لتحقيق الأمن الإقليمي العربي

إنّ الأمن القومي العربي يملك أداته فجامعة الدول العربية هي تنظيم سياسي إقليمي, وهنا ضرورة التمييز بين المنظمات الإقليمية المرفقية, وتلك التي يجب أن نصفنها بالمنظمات القومية, الأولى هي تلك التي تربط مجموعة من الدول، التي تنتمي إلى إقليم واحد ولكن تدور حول تنظيم المرافق الإقليمية, ولعل النموذج الواضح لذلك هو التنظيم الإقليمي المعروف في جنوب آسيا, ولكن هناك تنظيمات إقليمية هي تعبر عن وحدة قومية, وأنها ترتبط بمجتمع قومي لم يستطع بعد أن يخلق أداته القومية الوحيدة ومن ثمّ يصير التنظيم الإقليمي بمثابة خطوة وسيطة بين الفرقة, والوحدة, لعل النموذج الوحيد المعبر حقيقة عن هذا المفهوم, هو جامعة الدول العربية (ربيع, 1984).

أولا: جامعة الدول العربية نواة للأمن القومي العربي.

وقد جاء تأسيس الجامعة العربية, لتكون نواة لنظام عربي آخذ بالتشكل, وتلا ذلك قيام 21 منظمة متخصصة, و95، اتحادا إقليميا تعمل جميعها على تدعيم أركان هذا النظام, وتعد الجامعة العربية أقدم مؤسسة إقليمية في العالم, التي جسدت الواقع العربي, حيث إنّ مفهوم الأمن القومي العربي المطروح حاليا في إطار مؤسسات الجامعة العربية , يلقى قبولا لدى القيادات لا يتعدى كونه أمنا لأقطار عربية متجاورة, ويمكن أن يُسمى أمن الدول العربية, ولا يحمل صفة القومية؛ لأنه يعطي الأسبقية للمصالح القطرية على حساب المصالح القومية, ويراعي مصالح القيادات القطرية على حساب آمال وطموحات الأمة العربية الرافضة للقطرية من

أساسها, والداعية إلى بناء كيان سياسي قومي تتوافر له عناصر القوة, التي تحمي وجود الأمة, وقيمها ومصالحها, وبالتالي تحقق أمنها القومي الشامل (الخلايلة, 2002).

وجوهر الأمن الإقليمي العربي, جاء مُعبراً عن منظومة متكاملة من السياسات تجاه القضايا الأمنية المشتركة, وتتمثل حقيقة الأمن الإقليمي العربيّ في نصوص ميثاق جامعة الدول العربية, في أن أي اعتداء على دولة عربية يعد اعتداء على جميع الدول العربية, ولكن ما زالت كثير من الدول العربية تتهرب من الالتزام النظري إمّا لعدم قدرتها على الاتفاق, وإمّا لتوافق هذا الاعتداء أحيانا مع مصالحها السياسية, لكن يبدو أن توحيد الإرادة السياسية أمرا صبعاً إنْ لم يكن مستحيلا في ظل الظروف السياسية للمنطقة العربية, حيث تتمتع الدول العربية بكامل سيادتها في ظل اتخاذ ما تراه مناسبا لمصالحها القطرية, وبالتالي يصبح الأمن القومي مجرد نظرية بعيدة التطبيق, لذلك يجب على الجامعة العربية التركيز على الإصلاح الديمقراطي، وتشجيع التداول السلمي للسلطة (عبد الرافع, 2008).

وقد أبرمت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية معاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي عام 1950, وهذه المعاهدة أكدت الضمان الجماعي, وأنشأت جامعة الدول العربية قطاعا كاملا للأمن القومي العربي, يستهدف العمل على استعادة روح الأمن القومي العربي, بكافة قطاعاته الأمنية, والاقتصادية, وإستراتيجيات العمل العربي, لتصبح قادرة على مواكبة المستجدات, والتحديات الإقليمية والعالمية, وتنسيق وتوحيد الجهود العربية, سواء منها التشريعية, أم العملية, للحفاظ على الأمن القومي العربي (المشاط, 2012).

وقد بَذلت جامعة الدول العربية جهود على مدى الأعوام السبعين الماضية, لتطوير منظومة العمل العربي المشترك بما يمكنها من توفير حماية أفضل للمصالح العربية العليا, وفي مقدمتها المصالح المرتبطة بالأمن القومي, غير أنها باءت جميعا بالفشل, وعجزت عن أحداث نقلة نوعية حقيقية في الأداء المؤسسي, فما تزال منظومة العمل المشترك تخلُّ حتى وقتنا هذا من محكمة عدل عربية, للفصل في النزاعات التي يغلب عليها الطابع القانوني, ومن نظام فعال للأمن الجماعي, يديره مجلس أمن عربي, وتوضع تحت تصرفه إمكانات, وموارد بشرية, ومادية تُمكنه من التدخل بفاعلية للمحافظة على السلم الأمن العربيين, ومن آليه فعالية لتحقيق تكامل اقتصادي يساعد على تضييق الفوارق بين الدول, والشعوب وكلها عناصر حيوية لحماية الأمن القومي(نافعة, 2015).

ثانيا: العلاقة بين الجامعة العربية والأمن الإقليمي العربي

من الواضح أنّ جوهر الأمن الإقليمي العربي يرتبط ارتباطا وثيقا بجامعة الدول العربية، فهذه الأخيرة تشكل الجانب القانونيّ, والإداري المحدّد للاستراتيجية الأمنية للأمن القومي العربي, والآليات المتبعة من أجل تحقيق ذلك الهدف, وبناء على ذلك يمكن تناول عدد من المبادرات, والمعاهدات التي قدمتها جامعة الدول العربية, خدمةً للأمن الإقليمي العربي, منها:

1. في1949/11/25 أقرّت اللجنة السياسية بمجلس الجامعة وضع آلية لمشروع التضامن العربي، وهي معاهدة الدفاع المشترك, والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة التي كُفلت بإقامة تنظيم عسكري عربي موحد, وأنشأت الأجهزة المتعاونة لتنفيذ مهامه.
1. وفي سبتمبر 1953 أُنشئ مجلس الجامعة "الأمانة العسكرية", ويرأسها أمين عام مساعد للشؤون العسكرية، ويعين طبقاً لأحكام لائحة وضعها مجلس الدفاع المشترك وهي جزء من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تساعد الأمين العام في أداء مهمته، وتقوم بأعمال التحضير, والإعداد لكل الأجهزة العسكرية التي نصّت المعاهدة على إحداثها.
2. تطورت الإدارة العامة للشؤون العسكرية مع إعادة تطوير هيكلة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لتصبح قطاعاً للأمن القومي العربي للتركيز على متطلبات الأمن القومي العربي، وقد جاء الاهتمام بهذا المفهوم الجديد من قبل جامعة الدول العربية بقرار وزراء الخارجية العرب في سبتمبر 1992.

3. تقرر قيام مجلس للسلم والأمن العربي في قمة الخرطوم بموجب القرار، رقم (331) بتاريخ 2006/3/29 (موقع جامعة الدول العربية الإلكتروني).

وقد حُدّدت مهام المجلس في إعداد إستراتيجيات الحفاظ على السلم, والأمن العربي، وتعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي، وبذل المساعي الديبلوماسية بما فيها الوساطة, والمصالحة, وإزالة أسباب التوتر لمنع النزاعات المستقبلية، واتخاذ الإجراءات الجماعية المناسبة إزاء أي اعتداء على دولة عربية, أو تهديد بالاعتداء عليها، وكذلك إذا ما اعتدت أي دولة عربية, أو هددت بالاعتداء على دولة عربية أخرى، مع مراعاة أحكام الميثاق، وأحكام معاهدة الدفاع المشترك، إضافة إلى تعزيز التعاون في مواجهة التهديدات والمخاطر الخارجية، بما في ذلك الجريمة المنظمة والإرهاب، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الأمن في مناطق التوتر، بما في ذلك إيفاد بعثات مراقبين مدنيين وعسكريين إلى هذه المناطق في مهمات محددة، وإرسال قوات حفظ سلام عربية إلى مناطق النزاع عندما تستدعي الحاجة، وتيسير جهود العمل الإنساني، والتنسيق والتعاون, مع المنظمات الدولية, والإقليمية لتعزيز السلام والأمن, والاستقرار في العالم العربي (جريدة الحياة, 2015).

4. تشكيل مجلس السلم والأمن العربي:

بناءً على قرار الأمين العام رقم 1/037 بتاريخ 2017 /1/15 تمّ تشكيل الهيكل التنظيمي لقطاع الشؤون العربية، والأمن القومي والذي يضم إلى جانب إدارات أخرى، الإدارة العسكرية، ومجلس السلم, والأمن العربي, وقد حُددت مهامه في: (موقع جامعة الدول العربية الإلكتروني).

1- القيام بمهام الأمانة الفنية لكافة الاجتماعات العسكرية العربية المشتركة التي تُعقد في إطار جامعة الدول العربية، ومتابعة، وتنفيذ القرارات, والتوصيات الخاصة بهذه الاجتماعات.
2- متابعة الأحداث العسكرية الجارية التي تمس أمن ومصالح العالم العربي، وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة المتعلقة بالشؤون العسكرية.
3- القيام بأعمال الأمانة الفنية لمجلس السلم، والأمن العربي، ومتابعة تنفيذ التوصيات, والقرارات الصادرة عن المجلس.
4- رصد العوامل المؤدية إلى النزاعات، وتقديم تقارير على أساسها للمجلس مشفوعة بتصور شامل حول نشوء نزاعات محتملة.
5- اقتراح إستراتيجيات الحفاظ على الأمن العربي الجماعي الشامل, وتعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي على مجلس الجامعة.
6- تقديم مقترحات حول القيام بالوساطة, والتوفيق والمساعي الحميدة بين الأطراف المتنازعة؛ لتحقيق التسوية السلمية بين الدول الأعضاء.
7- اقتراح الآليات اللازمة, والتدابير الجماعية المناسبة لحفظ السلام بين الدول العربية, واقتراح تكوين قوات حفظ سلام عربية كلما تستدعي الحاجة إلى ذلك.
8- التعاون, والتشاور مع المنظمات الإقليمية, والدولية فيما يخص مكافحة الإرهاب, والنزاعات الإقليمية, والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وأوضح مشروع القرار عن مسألة تمويل أنشطة, ومهام مجلس الأمن والسلم العربي من ميزانية الأمانة العامة للجامعة العربية، على أن يتولى الأمين العام متابعة تنفيذ, والتوصيات الصادرة عن المجلس، وأن يتم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن بما يتخذه المجلس من قرارات وإجراءات, وجاء في مشروع النظام الأساسي، المُعدّل لمجلس السلم والأمن العربي، أن يُقر مجلس الجامعة العربية، النظام الأساسي للمجلس، ويدخل النظام الأساسي حيز النفاذ، بالنسبة لكافة الدول الأعضاء، بعد انقضاء 15 يوما من تاريخ إيداع وثائق تصديق 7 دول لدى الأمانة العامة للجامعة العربية (الدخيل, 2015).

ونظرا لكون مجلس وزراء الداخلية العرب أعلى سلطة عربية أمنية مشتركة, وتأكيدا لوحدوية العمل الأمني العربي, وحرصا على مراعاة الاختصاص في مجالات هذا العمل, إنّ للمجلس وأمانته العامة, والمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الملحق به, لديه كامل الاختصاص للقيام بجميع المهام الخاصة بالعمل العربي المشترك في المجال الأمني, وبالتالي يترتب على ما تقدم مهمة تنفيذ هذه الإستراتيجية الأمنية, بالتعاون مع وزارات الداخلية, والجهات المعنية الأخرى في الدول العربية, كما يتولى الصندوق العربي المشترك التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب, تمويل الخطط والبرامج الأمنية العربية المشتركة المنبثقة عن هذه الإستراتيجية, ولتمكين الصندوق من أداء هذه المهمة, يقتضي دعمه من قبل الدول العربية بتسديد مساهماتها فيه, إلى جانب ما قد يُقدم من تبرعات (محيي, 2014).

ثالثا: الاستراتيجية الأمنية لجامعة الدول العربية

تستهدف الاستراتيجية الأمنية العربية, من خلال جامعة الدول العربية إلى تحقيق التكامل العربي, من خلال الأمن الداخلي, والخارجي لكل دولة عربية, حيث إن الاخلال بالأمن الداخلي, أو الخارجي في أي دولة منها تتعدى آثاره بالضرورة إلى الاخلال بإستقرارها السياسي, والاقتصادي, والاجتماعي, وقدرتها العسكرية, مما يؤثر بالتالي على محصله للقوة الذاتية للأمة العربية, وعلى جهودها من أجل التحرر والتنمية, والرخاء ومجابهة التحديات المختلفة, كذلك تستهدف الإستراتيجية مكافحة الجريمة بكل أشكالها, وصورها القديمة, والمستحدثة في المجتمع العربي, وتطهيره من مختلف أنواع الانحرافات السلوكية, والحفاظ على أمن الوطن العربي, وحمايته من المحاولات العدوانية للإرهاب, والتخريب الموجهة من الداخل, والخارج (معتز , 2014),

ويمكن تناول الإستراتيجية الأمنية من خلال:

أ-أجهزة الأمن الجماعي العربي

قد ترتب على تصديق معاهدة الدفاع العربي المشترك إنشاء هيئات في نطاق الجامعة العربية، التي لها دور في تحقيق الإستراتيجية الأمنية, (عبد العاطي, 2004), وهي:

4. مجلس الدفاع المشترك، يتألف من وزراء الخارجية، والدفاع، أو من ينوبهم.
5. الهيئة الاستشارية العسكرية، تضم رؤساء أركان جيوش الدول المُتعاقدة.
6. اللجنة العسكرية الدائمة، من مهامها إعداد الخطط العسكرية لمواجهة كل الأخطار المتوقعة، أو أي اعتداء مسلح، وتقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الأدنى منها، ومهام أخرى تتعلق بالتدريبات المشتركة والمعلومات المتعلقة بإمكانات كل دولة من الناحية الحربية, ومقدرتها في المجهود الحربي.
7. القيادة العربية الموحدة، القيادة العامة للقوات المشتركة في الميدان، تكون رئاستها للدول, التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عددا وعدة.

وفي نموذج لدور الجامعة العربية في حفظ الأمن الإقليمي العربي, نذكر مثالا في أنّ تفاقم ظاهرة الإرهاب, والمتمثلة ببروز تنظيم داعش الإرهابي وسيطرته على أجزاء من سوريا والعراق, دعا مجلس الجامعة العربية في دورته 142 في سبتمبر/أيلول سنة2014 للانعقاد, وركز على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز الأطر القانونية, والمؤسسية لجامعة الدول العربية في مجال تعزيز الأمن القومي العربي, ومكافحة الإرهاب, واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية سياسيا, وأمنيا وقضائيا, وفكرا لمواجهة خطر الإرهاب وما يفرضه من تحديات, وإن تلتزم الدول العربية باتخاذ جميع التدابير لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابها, استنادا إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي, هكذا بدأ التركيز على تفعيل هذه المعاهدة في مواجهة الإرهاب المتصاعد (نصر الدين وآخرون, 2015).

ب- المجلس الاقتصادي للجامعة العربية:

وردت الإشارة إلى إنشاء المجلس الاقتصادي في المادة السابعة, والثامنة من ميثاق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي, حيث نصت على أن: "ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية, أو من يمثلونهم عند الضرورة, لكي تقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بالنهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل وتنسيق تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية, وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه, وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة؛ لتحقيق هذه الأهداف" (معاهدة الدفاع المشترك, والتعاون الاقتصادي, 1950).

وعند النظر إلى ميثاق جامعة الدول العربية عام 1945، نجد أنه لم يذكر صراحةً مصطلح" الأمن القومي"، إلا أنه تحدث في المادة (6)عن مسألة" الضمان الجماعي"، ثم جاءت معاهدة الدفاع المشترك عام 1950 م، لتشير إلى التعاون في مجال الدفاع، لكنها لم تشر إلى" الأمن القومي العربي "أيضا، وفي أعقاب حرب الخليج الثانية تأسست القوة العسكرية للدفاع المشترك لدول الخليج العربي، وفي عام 1992، أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ورقة عمل, حول مفهوم الأمن القومي العربي، وحددتهُ" بقدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها, وصياغة استقلالها, وسيادتها على أراضيها (عقيل, 2016).

لقد كانت جامعة الدول العربية مُحقّة في ربط الدفاع المشترك بالتعاون الاقتصادي, نظراً لأهمية الوضع الاقتصادي, والمخزون الغذائي الإستراتيجي, في التأثير على سير العمليات العسكرية في أوقات الحرب, وأبعاد مخاطر الاعتماد الغذائي المركز على الخارج في أوقات السلم, فمن لا يملك أمنه الاقتصادي, فلن يملك أمنه العسكري إلاّ بمساعدة القوى الخارجية (عبدالرافع, 2008).

ج- المنظمات المتخصصة: إنّ هناك عددا كبيرا من المنظمات المختصة العاملة في مختلف المجالات الاقتصادية, والاجتماعية, والثقافية, التي تعمل معا بهدف تحقيق التعاون والتكامل بين الدول العربية؛ مما ينعكس بالضرورة على الأمن القومي العربي, وأهمها: اتحاد البريد العربي, الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية, اتحاد الإذاعات العربية, المنظمة الدولية العربية للدفاع ضد الجريمة, المنظمة العربية للعلوم الإدارية, المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة, منظمة العمل العربية, مجلس الطيران المدني للدول العربية, المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس, المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للصحة (عبد الرافع, 2008).

والواقع, أن النظام الإقليمي العربي ممثلا بالجامعة العربية ومؤسساتها المتعددة, يحتاج إلى مراجعة وإصلاح, حتى يصبح في مستوى الأمال والطموحات؛ لأن النظام العربي, شأنه شأن أي نظام إقليمي يعتمد في وجود, واستمراره على ثلاثة عناصر هي: الإطار الجغرافي, وجود تماثل, أو روابط معينة, والإرادة الصادقة للدخول في تفاعلات سياسية, واقتصادية, واجتماعية, وعسكرية بين دول الإقليم, لذلك فإن ما ينقص النظام الإقليمي العربي, هو الإرادة الصادقة (الخلايلة وآخرون, 2002).

والدول العربية لا ينقصها المواثيق والاتفاقيات، فهي موجودة وبكثرة، تنقصها الإرادة الحقيقة في الوحدة والاتفاق، على الأقل في تطبيق سياسات خارجية وداخلية متفق عليها؛ حتى تستطيع مجابهة التحالفات الدولية والإقليمية"، من جهة، وحل خلافاتها وتسويتها بين الدول العربية ذاتها، فبقاء هذا الوضع ليس في مصلحة الدول العربية، فتفعيل الاتفاقيات، ونبذ الخلافات أساس بناء تعاون، يفضي إلى جمع المقدرات العربية معا؛ لإيجاد موطئ قدم بين الأمم.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

تناول هذا البحث التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي العربي بعد انطلاقة الثورات العربية, خاصةً في ظل صراع القوى الإقليمية والدولية، حيث تبيّن من خلال أن حدة هذه التحديات والتهديدات قد زادت, وغدا الأمن الإقليمي العربي هو الخاسر الأكبر.

وقد حقق هذا البحث جملة من الأهداف التي قام عليها, حيث عرف مفهوم الأمن الإقليمي, ومرادفاته, وإستراتيجيته, وتصوراته النظرية, كما بين محددات, وأبعاد الأمن الإقليمي العربي, وفصلت مجمل التحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي العربي, كما حلل واقع الأمن الإقليمي العربي في ضوء الصراعات الإقليمية والدوليّة فيه, وآلية تحقيق الأمن الإقليمي العربي.

وبالنتيجة أنّ التحديات والتهديدات سواء منها الداخلية أم الخارجية, أدت إلى مزيد من الضغط على الأمن الإقليمي العربي على الأصعدة كافة, كما أدت إلى مزيدٍ من التدويل القضايا العربية, والكثير من التدخلات الخارجية(الإقليمية والدولية) في الشؤون الداخلية للأقطار العربية, **وهذا ما يدعم صحة فرضية البحث, فقد التي مفادها أنَّ التحديات والتهديدات وتزايد الصراعات الإقليمية والدولية, ساهمت في التأثيرِ السلبيّ على الأمن الإقليمي العربيّ.**

ومن خلال دراسة تحديات الأمن الإقليمي العربيّ في ضوء الصراعات الإقليمية والدوليّة, واستعراض طبيعة الصّراع على الإقليم العربي, ودور الفاعلين الإقليميين والدوليين, **يمكن استخلاص مجموعة من النتائج, منها:**

1. أن الأمن الإقليمي العربيّ يواجه تحديات داخلية وخارجية كبيرة, جعلت منه في حالة تراجع وهشاشة, وأن الثورات العربية أدت إلى مزيد من الضغوط, خاصةً في انتشار مظاهر الإرهاب, ونشاط التنظيمات المسلحة, وانحسار دور الدولة, والنزاعات الداخلية في عدد من الدول العربية.
2. أنّ تنافس القوى الإقليمية –إيران وتركيا وإسرائيل–, والقوى الدولية –روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا– على النفوذ, والصراع في الإقليم العربي, قد ازداد بشكل ملحوظٍ بعد الثورات العربية.
3. أن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة العربية كانت من الأسباب المباشرة وراء تعاظم الرغبة لدى الأطراف الإقليمية، والدولية، في العودة للانخراط بالإقليم العربي؛ وذلك من خلال استخدام ضرائع حقوق الانسان ونشر الديمقراطية والاستجابة الإنسانية، وغيرها.
4. أن هناك مجموعة من الآليات والإستراتيجيات التي تكفل الحلول لكافة المشاكل التي تعتري النظام الإقليمي العربي, خاصة فكرة التكامل الاقتصادي، وإصلاح منظومة العمل العربي المشترك، المتمثل في جامعة الدول العربية.

وبناءً على هذه النتائج، قد خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات, منها:

1. ضرورة توحيد الإرادة السياسية للأنظمة العربية، والإدارة حتى تتمكن من مواجهة الأطماع والتدخلات الخارجية، وأن تتنبه الأنظمة والمجتمعات العربية بأن الإصلاح يبدأ من الداخل حيث إن معظم الدول العربية تعاني من مشكلات داخلية معقدة، ويجب وضع الحلول الجذرية لها.
2. أن على الأنظمة السياسية العربية أن تعطي الأهمية للجامعة العربية؛ وذلك من خلال مجموعة خطوات مثل حل إشكالية إلزام الدول بقرارات الجامعة ستجعل منها سلطة قادرة على القيام بدور كبير أمام التكتلات، والقوى الإقليمية والدولية.
3. أن التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي العربي تتطلب العمل المشترك، والترابط والتكامل بين وحدات النظام الإقليمي العربي؛ وذلك من خلال آليات متنوعة ومتكاملة في الجوانب الاقتصادية والثقافية والعسكرية، وغيرها.
4. على الأنظمة السياسية العربية في ضوء التنافس الإقليمي والدوليّ, التركيز على المصالح المتبادلة مع هذه القوى, بحيث يصبح من مصلحة هذه الأخيرة الحفاظ على الأمن, والاستقرار في منطقة الإقليم العربيّ.

المراجع:

1.الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية (2014) **نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي.** ص7.

إسحاق، ريتا (2014). تقرير مجلس حقوق الإنسان الدورة 25 – قضايا الأقليات – الجمعية العامة للأمم المتحدة، ص 25

إسماعيل, م. (2013), **مستقبل الأمن الجماعي العربي في ضوء الثورات العربية**, الطبعة الأولى, مكتبة الإسكندرية, الإسكندرية, مصر. ص57.

ابن صقر, ع. (2016), **الأمن القومي العربي في خطر...والحلول مؤجلة**, صحيفة الشرق الأوسط, العدد 13903, الصادر بتاريخ 2016/12/21.

بوبوش, م. (2010), **الأمن القومي العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**, مجلة دراسات شرق أوسطية, مركز دراسات الشرق الأوسط, العدد 53. ص44. ص32-33.

بيبرس, س. (2014), **تنظيم داعش وتنامي مخاطر تهديده للأمن القومي العربي**, مجلة شؤون عربية, الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, خريف, العدد 159. ص190-193.

بدران، إبراهيم (2019)، الخلافات العربية.. والصراعات الداخلية ، جريدة الغد الأردنية؛ متوفر من خلال الرابط: https://alghad.com الخلافات-العربية-والصراعات-الداخل..

تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية, (أوضاع الأمن الغذائي العربي2016). ص2-3.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي, أبريل 2016. ص 13-14.

تقرير آفاق الاقتصاد العربي، (2019)، ص27.

جريدة الحياة (2015), **نص تعديل ميثاق الجامعة والنظام الأساسي لمجلس السلم والأمن**, العدد الصادر في 2015/3/28.

حافظ, ز. (2011), **الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج**, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 390. ص147.\

حافظ, ز. (2016), **تقدير موقف(منطق الصراعات في المشهد العربي الراهن)**, مجلة المستقبل العربي, القاهرة, العدد 448. ص45-55.

حسنين, ر. (2017), **السياسة الإسرائيلية في أفريقيا**, الطبعة الأولى, دار ابن رشد للنشر والتوزيع, القاهرة, مصر. ص16-17.

حمزاوي, ع. (2015), **أفكار حول متواليات الإرهاب والاستبداد والتطرف: بلاد العرب في عام 2015**, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 437 بيروت, لبنان. ص149.

الخريشة, م. وآخرون (2012), **العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود**, مطبعة السفير, عمان, الأردن. ص189.

الخلايلة, أ. وآخرون (2002), **جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية**, الطبعة الأولى, بيت الحكمة, بغداد, العراق. ص214. ص229.

الدخيل, ز. (2015), **مجلس السلم الأمن العربي: قوة حفظ سلام وهيئة حكماء**, جريدة الغد الأردني, العدد الصادر في 2015/3/29.

راشد, س. (2014), **تطورات السياسة الإيرانية على إيقاع الربيع العربي**, مجلة شؤون عربية, الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, ربيع العدد 157. ص70-71.

ربيع, ح. (1984), **نظرية الأمن القومي (والتطوير المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط)**, دار الموقف العربي للصحافه والنشر والتوزيع, القاهرة, مصر. ص72-352.

زيدان, ن. (2016), **تحديات الأمن القومي العربي**, جريدة الأنباء, العدد الصادر بتاريخ 2016/10/10.

السيد, د. (2016), **السيناريو الغائب: مستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط, ملحق تحولات إستراتيجية**, مجلة السياسة الدولية, القاهرة, العدد 203. ص20-21.

شلبي, س. (2015), **الأمن القومي العربي وتهديدات الإستراتيجيات الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط**, الطبعة الأولى, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, الأردن. ص88-120.

عبد الرافع, س. (2008), **الإستراتيجية الأمنية لجامعة الدول العربية,** رسالة ماجستير, جامعة الخرطوم, كلية الدراسات الاقتصادية والإجتماعية, الخرطوم, السودان. ص31-32, ص44-46.

عبدالعاطي, م. (2004), **جامعة الدول العربية: المبادىء والأهداف**, موقع الجزيرة نت من خلال الرابط: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6d89e59a-b826-44cc-b6f1-4bf159f0c

عبد الناصر، عودة، (2007)، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية،الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

عقيل, و. (2016), **الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني,** مجلة دفاتر السياسة والقانون, جامعة قاصدي مرباح بورقلة, العدد 15. ص139 .

علوي, م. (2015), **مهددات الأمن العربي... خريطة معقدة,** مجلة السياسة الدولية, القاهرة, العدد 201. ص8.

العلوي, هـ. (2014), **التحدي العلمي والتقني وتأثيراته على الأمن القومي العربي**, منشورات مؤسسة خالد الحسن, مركز الدراسات والأبحاث, المجلد الأول. ص11.

عمر، خيري **(2016). فرصة الانتقال السياسي في ليبيا.. الرهانات والتحديات، صحيفة العربي لجديد، لندن، متوفر عبر الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/4/18**

الغباري, م. (2015), **تحديات الأمن القومي العربي**, جريدة الأهرام المسائي, العدد 8948, الصادر في تاريخ 2015/10/27.

فسيفس, ن. (2015), **دراسة إستراتيجية في الشرق الأوسط والتوازن في لعبة القوى بين إيران والسعودية**, صحيفة رأي اليوم, العدد الصادر بتاريخ 2015/12/16.

فرج، وشاح جودت (2019). **معوّقات البحث العلميّ وإستراتيجيّات تطويره في المجتمع العربيّ، مجلة أوراق ثقافية، بيروت، متوفر من خلال الرابط: http://www.awraqthaqafya.com/267/**

القدرة, أ. (2017), **البيئة الإقليمية وتحديات الأمن القومي الخليجي**, شبكة فلسطين الإخبارية PNN, متوفر من خلال الرابط: www.*pnn.ps/news/193266*.

كشك, أ. (2015), **تداعيات الأزمة السورية على الأمن الإقليمي: محركات الصراع ودور القوى الإقليمية والدولية**, موقع دراسات إستراتيجية, متوفر من خلال الرابط: www.derasat.org.bh.

محيي, ع. (2014), **الإرهاب وتجديد الفكر الأمني**, الطبعة الأولى, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان, الأردن. ص209

مركز حرمون للدراسات المعاصرة, (2017), **عطالة النظام الإقليمي العربي وكيفية تفعيلة**, متوفر من خلال الرابط: https://geroun.net/archives/83150.

مرهون, ع. (2010), **الأمن القومي العربي رؤية في التحديات والخيارات**, مجلة شؤون الأوسط, مركز الدراسات الإستراتيجية, العدد 136. ص114-120.

المشّاط, ع. (2012), **سياقات مغايرة: تعريف الأمن القومي في ظل الدولة العربية الجديدة**, مجلة السياسة الدولية, القاهرة, المجلد 47, العدد190. ص37, ص38.

المشاط عبدالمنعم وثابت سلوى (2019). **الأمن الغذائي العربي: الإدارة بالمبادرة، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ورقات سياسية، ص 7.**

مصطفى, ع. (2013), **إشكاليات وتحديات جديدة, مستقبل التعاون العربي بعد الثورات,** مجلة السياسة الدولية, العدد 192.

مطر, ع. (2015), **تحديات الأمن العربي (داعش أنموذجاً),** صحيفة الأخبار اللبنانية, العدد الصادر بتاريخ 2015/8/14.

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي,**(1950) , نسخة pdf , ص 3.**

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية (2018). **الدول العربية والتحديات الاقتصادية، متوفر من خلال الرابط: https://www.politics-dz.com/**

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية, (2015), **واقع الأمن القومي العربي**, قسم دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA).

نادي, و. (2015), **إسرائيل أكثر البلدان انفاقاً على البحث والتطوير**, جريدة الحياة, العدد الصادر بتاريخ 2015/10/13.

نافعة, ح. (2015), **الأمن القومي العربي بين اخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل**, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 438. ص17.

نافعة, ح. (2015), **الأمن القومي العربي بين أخطاء الماضي وتحديات الحاضر وآفاق المستقبل**, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, العدد 438. ص32.

نصر الدين، وآخرون (2018) ، **قراءة في الواقع الأمني لمنطقة المغرب العربي وتأثيره على القضية الصحراوية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية، متوفر من خلال الرابط: https://democraticac.de/?p=53190

نصر الدين, ا. وآخرون (2015), **حال الأمة العربية2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكك الدول**, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان. ص170 ص160-161.

النويني, ح. (2013), **إنعكاسات الصراع الإيراني الغربي على الأمن القومي العربي**, الحوار المتمدن, العدد 4000. من خلال الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=345159.

هيلير، كريستيان (2019). ائتلاف واحد؟ تحديات إقامة ائتلاف بحري في الخليج، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، متوفر من خلال الرابط: https://agsiw.org/ar/party-of-one-maritime-coalition-challenges-in-the-gulf-arabic/

موقع جامعة الدول العربية, متوفر من خلال الرابط: http://leagueofarabstates.net/Pages/Welcome.aspx

موقع العلوم السياسية والعلاقات الدولية الإلكتروني، (2019). **تعريف التهديدات الأمنية والمصطلحات المشابهة لها** ؛ متوفر من خلال الرابط: https://www.elsiyasa-online.com/2019/11/blog-post_68.html.

هلال، علي الدين (1984). **الأمن القومي العربي دراسة في الأصول**، مجلة شؤون عربية، العدد 35، ص21.

المنصور، منصور عبد الله (2009). **الأمن القومي والعربي التقييم والتحديات والفرص**. مجلة الدراسات الدولية، الرياض، العدد33، ص 158.

حاج، ميلود عامر (2019). **الأمن الإقليمي العربي بين المحددات والتحديات: إسرائيل وإيران وتركيا ثالوث الخطر**، موقع صحيفة آراء حول الخليج، متوفر عبر الرابط: http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4633:2019-03-28-13-11-06&catid=4164&Itemid=172

دحمان، غازي (2009). **الصراع الإقليمي.. واقعه ومستقبله**، موقع الجزيرة نت، متوفر من خلال الرابط https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/2/18/%D8%A7%D9%84%

المنوفي، كمال (1987). **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص113 .

قائمة المراجع المرومنة:

The General Union of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture for Arab Countries (2014) Towards a New Approach to Achieve Arab Food Security. P. 7.

Isaac, Rita (2014). Human Rights Council Report 25th Session - Minority Issues - United Nations General Assembly, pg. 25

Ismail, M. (2013), The Future of Arab Collective Security in Light of the Arab Revolutions, First Edition, Alexandria Library, Alexandria, Egypt. P. 57.

Ibn Saqr, p. (2016), Arab national security in danger ... and solutions are postponed, Asharq Al-Awsat Newspaper, Issue 13903, issued on December 21, 2016.

Bobbush, M. (2010), Arab national security in light of the current global changes, Journal of Middle Eastern Studies, Center for Middle Eastern Studies, No. 53. pg. 44. Pp. 32-33.

Baybars, S. (2014), ISIS organization and its growing threat to Arab national security, Arab affairs magazine, General Secretariat of the League of Arab States, Autumn, No. 159. pp. 190-193.

Badran, Ibrahim (2019), Arab disputes ... and internal conflicts, Al-Ghad newspaper, Jordan; Available through the link: https://alghad.com - Arab-conflict and internal-conflict.

Report of the Arab Organization for Agricultural Development, (Arab food security situation 2016). Pp. 2-3.

Arab Economic Outlook Report, April 2016. pp. 13-14.

Arab Economic Outlook Report, (2019), p. 27.

Al-Hayat Newspaper (2015), the text of the amendment of the Charter of the League and the Statute of the Peace and Security Council, issued on March 28, 2015.

Hafez, Z. (2011), the Arab economy, to where? From Rent to Production, The Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Issue 390, pg. 147.

Hafez, Z. (2016), Estimate the position of (the logic of conflicts in the current Arab scene), Arab Future Magazine, Cairo, Issue 448. pp. 45-55.

Hassanein, R. (2017), Israeli policy in Africa, first edition, Ibn Rushd House for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt. Pp. 16-17.

Hamzawy, A. (2015), Thoughts on the Sequences of Terrorism, Tyranny and Extremism: The Arab Countries in 2015, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Issue 437 Beirut, Lebanon. P. 149.

Khuraish, M. Et al. (2012), The Arab World and Its Dilemmas and the Desired Reform, As-Safir Press, Amman, Jordan. P 189.

Al-Khalayleh, A. And others (2002), The League of Arab States in the Era of Regional Groups, First Edition, House of Wisdom, Baghdad, Iraq. P. 214. P. 229.

The Intruder, G. (2015), Arab Security Council: Peacekeeping Force and Elders Authority, Al-Ghad Jordanian Newspaper, Issue of 3/29/2015.

Rashid, S. (2014), Iranian policy developments on the rhythm of the Arab Spring, Arab Affairs magazine, General Secretariat of the League of Arab States, Spring Issue 157, pp. 70-71.

Rabi`, H. (1984), National Security Theory (and the contemporary development of international dealings in the Middle East region), Dar Al Mawkif Al Arabi for Press, Publishing and Distribution, Cairo, Egypt. Pp. 72-352.

Zidane, N. (2016), Challenges of Arab National Security, Al-Anbaa Newspaper, issue of 10/10/2016.

Mr., Dr. (2016), The Absent Scenario: The Future of Security Arrangements in the Middle East, Strategic Shifts Appendix, Al Siyasa Al Dawlia Magazine, Cairo, Issue 203 20, pp. 20-21.

Shalaby, S. (2015), Arab national security and the threats of competing regional strategies for influence in the Middle East region, first edition, Zahran House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan. Pp. 88-120.

Abdel-Rafea, S. (2008), Security Strategy of the League of Arab States, Master Thesis, University of Khartoum, College of Economic and Social Studies, Khartoum, Sudan. Pp. 31-32, pp. 44-46.

Abdel Aty, M. (2004), The League of Arab States: Principles and Objectives, Al-Jazeera Net website through the link: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6d89e59a-b826-44cc-b6f1-4bf159f0c

Abdel Nasser, Odeh, (2007), Theorizing in International Relations between Interpretive Trends and Formative Theory, Algeria: Dar Al-Khaldounia for Publishing and Distribution.

Aqeel, W. (2016), The National Security of the Arab Mashreq Countries and the Problem of the Iranian Nuclear Program, Journal of Policy and Law Books, Qasidi Merbah University in Ouargla, Issue 15. P.139.

Alawi, M. (2015), Threats to Arab Security ... a complex map, Journal of International Politics, Cairo, Issue 201. pg. 8.

Al-Upper, H. (2014), The Scientific and Technical Challenge and Its Effects on Arab National Security, publications of the Khaled Al-Hassan Foundation, Center for Studies and Research, Volume One. P.11.

Omar, Khairy (2016). The opportunity for a political transition in Libya ... the stakes and challenges, Al-Arabi Newspaper, London, available via the link: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/4/18

Al-Ghubari, M. (2015), Challenges of Arab National Security, Al-Ahram Al-Masai Newspaper, Issue 8948, issued on 10/27/2015.

Vsevs, N. (2015), A Strategic Study in the Middle East and the Balance in the Power Game between Iran and Saudi Arabia, Rai Al-Youm Newspaper, Issue on 12/16/2015.

Faraj, Wash Jawdat (2019). Obstacles to Scientific Research and Strategies for its Development in the Arab Society, Culture Paper Magazine, Beirut, available through the link: http://www.awraqthaqafya.com/267/

Capacity, a. (2017), Regional Environment and Gulf National Security Challenges, Palestine News Network (PNN), available through the link: pnn.ps/news/193266.www.

Booth, A. (2015), The implications of the Syrian crisis on regional security: the drivers of the conflict and the role of regional and international powers, a website for strategic studies, available through the link: www.derasat.org.bh.

Mohi, p. (2014), Terrorism and the Renewal of Security Thought, First Edition, Zahran House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan. P. 209

Hermon Center for Contemporary Studies, (2017), The inactivity of the Arab regional system and how to activate it, available through the link: https://geroun.net/archives/83150.

Mortgaged, A. (2010), Arab National Security, a vision in challenges and options, Ash'on Al-Awsat magazine, Center for Strategic Studies, Issue 136. pp. 114-120.

Al-Mashat, A. (2012), Contrasted Contexts: Defining National Security in the Light of the New Arab State, Journal of International Politics, Cairo, Volume 47, Issue 190. Pp. 37, p. 38.

Al-Mashat Abdul-Moneim and Thabit Salwa (2019). Arab Food Security: Managing by Initiative, Center for Mediterranean and International Studies, Policy Papers, p. 7.

Mustafa, A. (2013), New Problems and Challenges, The Future of Arab Cooperation after the Revolutions, Al-Siyasa Al-Dawlia Journal, Issue 192.

Matar, A. (2015), Challenges of Arab Security (ISIS as a model), Lebanese Al-Akhbar Newspaper, issued on August 14 2015.

Mutual Defense and Economic Cooperation Treaty, (1950), pdf version, p. 3.

44.The Algerian Encyclopedia of Political and Strategic Studies (2018). Arab Countries and Economic Challenges, available at: https://www.politics-dz.com/

The Algerian Encyclopedia of Political and Strategic Studies, (2015), The Reality of Arab National Security, Department of Middle East and North African Studies (MENA).

Club, and. (2015), Israel is the country that spends the most on research and development, Al-Hayat Newspaper, issue dated 10/13/2015.

Nafaa, H. (2015), Arab national security between past mistakes, present challenges and future prospects, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Issue 438. pg 17.

Nafaa, H. (2015), Arab national security between past mistakes, present challenges and future prospects, Arab Future Magazine, Center for Arab Unity Studies, Issue 438. pg 32.

Nasreddine, et al. (2018), A Reading in the Security Reality of the Maghreb and Its Impact on the Saharan Issue, Arab Democratic Center for Strategic and Economic Studies, available through the link: https://democraticac.de/?p=53190

Nasreddin, A. And others (2015), The State of the Arab Nation 2014-2015 The Hurricane: From Regime Change to the Disintegration of States, First Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Lebanon. Pp. 170 pp. 160-161.

Al-Nuwaini, H. (2013), The Implications of the Iranian-Western Conflict on Arab National Security, Civilized Dialogue, Issue 4000. through the link: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=345159.

Hillier, Christian (2019). One coalition? The Challenges of Establishing a Maritime Coalition in the Gulf, The Arab Gulf States Institute in Washington, available at: https://agsiw.org/ar/party-of-one-maritime-coalition-challenges-in-the-gulf-arabic/

The Arab League website, available through the link: http://leagueofarabstates.net/Pages/Welcome.aspx

Political Science and International Relations website, (2019). Define security threats and similar terminology; Available from: https://www.elsiyasa-online.com/2019/11/blog-post_68.html.

Hilal, Ali al-Din (1984). Arab National Security: A Study in the Origins, Shu`un Arabia Magazine, Issue 35, p. 21.

Al-Mansour, Mansour Abdullah (2009). National and Arab security assessment, challenges and opportunities. Journal of International Studies, Riyadh, Issue 33, p. 158.

Hajj, Miloud Amer (2019). Arab regional security between determinants and challenges: Israel, Iran and Turkey, the triad of danger, Opinion newspaper website on the Gulf, available at: http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4633:2019-03-28-13 -11-06 & catid = 4164 & Itemid = 172

Dahman, Ghazi (2009). The regional conflict, its reality and future, Al-Jazeera Net website, available through the link https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2009/2/18/%D8%A7%D9%84%

Al-Menoufi, Kamal (1987). The Origins of Comparative Political Systems, Kuwait, Al-Rabeean Publishing and Distribution Company, p. 113.

المراجع الأجنبية:

Al-Dajah, H. A., & Al-Oweisat, Q. S. (2019). **The dimensions of Arab regional security and its perceptions for the period (2010-2017)**. Research on humanities and social sciences, 9(22), 1-13.

Holmquist, E. and Rydqvist, J. **The Future of Regional Security in the Middle East**, **Expert Perspectives on Coming Developments**, April 2016, p6.

Larrabee F. and Nader A. (2013**), Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East**, RAND National Defense Research Institute, 1776 Main Street, P.O. Box 2138, Santa Monica, CA 90407-2138, p iii-8.

Rabinovich, I. **Israel and the Changing Middle East, Middle East MEMO**, Number 34, January 2015, p9.

Rabinovich, I. (2016), **The Russian-U.S. Relationship in the Middle East: A Five-Year Projection**, Carnegie Endowment FOR International Peace, on: http://carnegieendowment.org/2016/04/05.

Snyder, R. C., Bruck, H. W., Sapin, B., Hudson, V., Chollet, D., & Goldgeier, J. (2002). **Foreign policy decision making**. New York: Palgrave Macmillan.